رئيس الشعبة لـ (صوت الأمة): تراجع ملحوظ في صادر الماشية السودانية

حشود عسكرية ضخمة في المثلث الحدودي مع مصر و ليبيا

رئيس مجلس الإدارة
الواثــق البريــر

رئيس التحرير
طاهر المعتصم

صوت الأمة

• نُكمــل المشهــد •

العدد (1633)

الأحد 17 مايو 2026م - 1 ذو القعدة 1447هـ

تصدر عن شركة الشكابة للطباعة والنشر المحدودة

طاهر المعتصم
جابوه فزعة... بقى لينا وجعة
10 الأخيرة

لبنى أحمد حسين
هل اعترف بنك السودان المركزي بسلطة تأسيس؟!
10 الأخيرة

عبد المحمود أبو: خطاب الكراهية والتطرف عمّقا جراح الحرب في السودان

خاص - صوت الأمة

أكد الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار، الدكتور عبد المحمود أبو، أن الحرب الدائرة في البلاد عمّقت الانقسام الاجتماعي وأعادت إنتاج خطاب الكراهية والاستقطاب القبلي والجهوي، محذراً من تصاعد "التطرف الديني والعلماني" مع استمرار النزاع ودخول الحرب عامها الرابع.

وقال أبو، في حوار مع (صوت الأمة) يُنشر بالداخل، إن الحرب تجاوزت كونها صراعاً بين جنرالات لتصبح نزاعاً تتداخل فيه أطراف متعددة لها مصالح في استمرار القتال، مشيراً إلى أن "قعقعة السلاح طغت على صوت العقل"، وأن أخطر تداعيات الحرب تتمثل في الشرخ الاجتماعي والانهيار القيمي والنفسي الذي أصاب المجتمع السوداني.

وأوضح أن هيئة شؤون الأنصار تبنت منذ اندلاع الحرب خطاباً يقوم على نبذ الكراهية والدعوة إلى التعايش السلمي وحرمة الدماء، مؤكداً رفض الهيئة لمنح الحرب أي "مشروعية دينية أو وطنية"، باستثناء حق الدفاع عن النفس في حالات الاعتداء المباشر.

وانتقد أبو توظيف بعض الجهات للخطاب الديني في تعبئة المقاتلين وتبرير الحرب، معتبراً أن ذلك أدى إلى بروز خطاب مضاد وتنامي حالة الاستقطاب الفكري والسياسي، كما حذر من الدور السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات وتأجيج الانقسامات.

السودان في العتمة..

الحرب تشل قطاع الكهرباء والمواطنون يبحثون عن بدائل

3 تقارير

تحديد موعد الديربي المؤجل بين المريخ والهلال في الدوري الرواندي

9 رياضة

كلمة العدد ..

(إن أول ضحايا الحروب هي الحقيقة)

في الحروب، لا تُقصف المدن وحدها، بل تُستهدف أيضاً الكلمة الحرة، وتُطارد الحقيقة في الأزقة المظلمة والمعتقلات السرية، ويصبح الصحفي - حامل القلم والكاميرا - هدفاً مباشراً لكل من يخشى انكشاف جرائمه أمام العالم. وما يجري اليوم بحق الصحفيين السودانيين المعتقلين يكشف بوضوح حجم المأساة التي يعيشها الوطن، والانحدار الخطير الذي بلغته أوضاع الحريات وحقوق الإنسان في السودان.

لقد دقّ بيان نقابة الصحفيين السودانيين ناقوس الخطر بشأن التدهور الصحي الخطير للزملاء معمر إبراهيم، وعصام محمد هارون، وعبد العزيز محمود صالح عرجة داخل المعتقلات، في ظروف تفتقر إلى أبسط المعايير الإنسانية والقانونية. إنها ليست مجرد قضية اعتقال أفراد، بل قضية استهداف ممنهج للصحافة الحرة، ومحاولة لإسكات كل صوت يسعى لنقل الحقيقة وسط ركام الحرب والدمار.

ثمانية أشهر يقضيها الزميل معمر إبراهيم داخل معتقل سيئ السمعة بمدينة نيالا، محرومًا من العلاج والرعاية الطبية والتواصل مع أسرته ومحاميه، بينما يظل مصير الزميل عصام محمد هارون مجهولاً بعد إعادة اعتقاله عقب الإفراج عنه بأيام قليلة، في مشهد يعكس قسوة الاختفاء القسري وامتهان الكرامة الإنسانية. وفي بورتسودان، يتواصل احتجاز المصور الصحفي عبد العزيز محمود صالح عرجة وسط مخاوف متزايدة بشأن حالته الصحية وسلامته.

إن اعتقال الصحفي بسبب عمله المهني ليس فقط انتهاكاً للقانون وحقوق الإنسان، بل عدوان مباشر على حق المجتمع في المعرفة. فالصحافة ليست طرفاً في الحرب، والصحفيون ليسوا مقاتلين في جبهات النزاع، وإنما هم شهود على الحقيقة، وعيون الناس التي ترى، وآذانهم التي تسمع، وصوت الضحايا الذين لا يجدون منبراً يوصل معاناتهم إلى العالم.

لقد أثبتت التجارب الإنسانية أن المجتمعات التي تُكمم فيها الأفواه وتُرهب فيها الصحافة، تُفتح فيها الأبواب واسعاً أمام الانتهاكات والإفلات من العقاب. ولهذا فإن الدفاع عن الصحفيين المعتقلين ليس دفاعاً عن فئة مهنية فحسب، بل دفاع عن الحق في الحقيقة، وعن مستقبل السودان الذي لا يمكن أن يُبنى على الخوف والقمع والتغييب القسري.

إننا، في "صوت الأمة"، نضم صوتنا إلى نداءات نقابة الصحفيين السودانيين، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الزملاء معمر إبراهيم، وعصام محمد هارون، وعبد العزيز محمود صالح عرجة، وكل المعتقلين والمخفيين قسراً. كما ندعو المنظمات الإقليمية والدولية، والضمير الإنساني الحر، إلى تحمّل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له الصحفيون السودانيون من انتهاكات خطيرة.

سيبقى القلم الحر أقوى من السجن، وستظل الحقيقة، مهما حوصرت، قادرة على النجاة من ركام الحرب.

رئيس الشعبة لـ (صوت الأمة): تراجع ملحوظ في صادر الماشية السودانية

صوت الأمة - ناهد محمد

مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، تشهد أسواق المواشي في السودان حراكاً واسعاً ومساجلات متواصلة بين التجار والمواطنين، بالتزامن مع ارتفاع ملحوظ في أسعار الخراف مقارنة بالعام الماضي، إذ قُدرت الزيادة بنحو 25%، فيما كشف رئيس شعبة مصدري الماشية، صالح صلاح، عن تراجع ملحوظ في صادر الماشية السودانية مقارنة بالأعوام السابقة، مرجعاً ذلك إلى زيادة الرسوم الحكومية وارتفاع تكاليف النقل والأعلاف، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على تنافسية الصادر السوداني في الأسواق الخارجية

وأوضح صالح، في حديثه لـ»صوت الأمة»، أن عدداً من الدول استفادت من تراجع الصادرات السودانية، على رأسها الصومال وجيبوتي وإثيوبيا، التي عززت حضورها في أسواق الماشية الإقليمية خلال الفترة الأخيرة.

وطالب رئيس شعبة المصدرين بإلغاء الرسوم الجمركية التي فُرضت عقب الحرب، إلى جانب مراجعة كافة الرسوم الحكومية الأخرى، معتبراً أن ما يجري يمثل «إجراءات تعسفية» من قبل وزارة المالية، رغم أن قطاع الصادر، بحسب قوله، معفى قانونياً من الجمارك والرسوم المختلفة.

و في سياق متصل كشفت جولة لـ(صوت الأمة) عن تفاوت أسعار الخراف في الأسواق، حيث تراوحت ما بين 600 ألف جنيه و1,8 مليون جنيه، وسط تبريرات من التجار بارتفاع تكاليف الترحيل والجازولين والأعلاف وغيرها من المصروفات التشغيلية، التي انعكست بصورة مباشرة على الأسعار.

وقال التاجر عز الدين شرف إن أسعار الخراف في الولاية الشمالية تتراوح ما بين 600 إلى 800 ألف جنيه، بينما يلجأ بعض التجار إلى رفع الأسعار لتصل ما بين 1,3 إلى 1,8 مليون جنيه، بحسب الأوزان والسلالات المعروضة.

حشود عسكرية ضخمة في المثلث الحدودي مع مصر و ليبيا

نيالا - صوت الأمة

دفعت قوات الدعم السريع بحشود عسكرية كبيرة إلى منطقة المثلث الحدودي بين السودان وليبيا ومصر، استعداداً لخوض معارك ضد الجيش والقوات المتحالفة معه، وفق مصدر عسكري في قوات الدعم السريع.

وأفاد قائد ميداني بسحب جزء من قوات الدعم السريع من كردفان ودارفور والدفع بها نحو المثلث الحدودي، مشيراً إلى أن المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لديهم تفيد باستعداد الجيش لشن هجوم مضاد ضد قواتهم المتواجدة في المنطقة، بهدف استعادة السيطرة على المثلث وقاعدة العطرون.

وأشار إلى أن قوات الدعم السريع دفعت بعشرات السيارات القتالية والمدافع والمسيّرات وأنظمة الصواريخ ومنظومات التشويش إلى المنطقة.

وفي يونيو 2025، سيطرت قوات الدعم السريع على المثلث الحدودي عقب إعلان الجيش انسحابه من المنطقة لأسباب عسكرية.

ويكتسب المثلث أهمية عسكرية وجغرافية بالغة، كونه يُستخدم كطريق رئيسي لتدفق الأسلحة والإمدادات العسكرية، كما يمثل خط إمداد حيوياً للدعم السريع من مدينة الكفرة الليبية..

مصر: تدفق السلاح والمرتزقة يعرقل التسوية في السودان

القاهرة - صوت الأمة

حذّرت مصر من مخاطر تحوّل أي ترتيبات لوقف إطلاق النار في السودان إلى واقع تقسيمي دائم، في وقت أكدت فيه أن استمرار تدفق السلاح والمرتزقة إلى داخل البلاد يمثل أحد أبرز العوائق أمام التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وقال السفير ياسر سرور، مساعد وزير الخارجية المصري، إن الأزمة السودانية لا تزال تواجه "قضايا خلافية معقدة" تعرقل الوصول إلى اتفاق سياسي أو هدنة دائمة، مشيراً إلى أن استمرار الإمدادات العسكرية غير الشرعية يرسّخ لدى بعض الأطراف خيار الحسم العسكري بدلاً من الانخراط في عملية سياسية تنهي الحرب المستمرة منذ أكثر من عام.

وأضاف سرور، خلال مقابلة مع قناة «القاهرة الإخبارية»، أن من بين أكثر الملفات حساسية في النقاشات السياسية والدبلوماسية الجارية، مسألة ضمان عدم تحوّل خطوط الهدنة أو مناطق وقف إطلاق النار إلى "خطوط تقسيم" فعلية داخل السودان.

وأوضح أن هذه المخاوف طُرحت على مستويات متعددة خلال المشاورات الإقليمية والدولية الخاصة بالأزمة، في ظل تعقيدات المشهد الميداني وتعدد مناطق النفوذ العسكري داخل البلاد.

وشدد مساعد وزير الخارجية المصري على أن موقف القاهرة «واضح ولا يقبل التأويل»، مؤكداً أن «تقسيم السودان ليس مطروحاً على الإطلاق».

وأشار إلى أن البيان الصادر عن الرئاسة المصرية عقب زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إلى القاهرة، عكس بصورة واضحة ثوابت الموقف المصري تجاه الأزمة السودانية، وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه، ورفض أي سيناريو يهدد مؤسسات الدولة أو يقود إلى تفكيكها.

وفي ما يتعلق بفرص التوصل إلى هدنة، اعتبر سرور أن انعدام الثقة بين أطراف النزاع يمثل عقبة مركزية أمام تنفيذ أي اتفاق لوقف إطلاق النار، موضحاً أن التجارب الدولية وأدبيات الأمم المتحدة تؤكد الحاجة إلى وجود آليات رقابة محايدة للإشراف على تنفيذ أي تفاهمات ميدانية.

مصادر لـ(صوت الأمة): خلافات الإمداد والشكوك الأمنية عجّلت بانشقاق السافنا

نيالا/الخرطوم - صوت الأمة

كشفت مصادر عسكرية ومقربة من القائد الميداني المنشق علي عبد الله رزق الله، المعروف بـ«السافنا»، أن انشقاقه عن قوات الدعم السريع جاء نتيجة خلافات متصاعدة مع قائد ثاني القوات عبدالرحيم حمدان دقلو، على خلفية ملفات الإمداد العسكري وتزايد الشكوك الأمنية داخل الدعم السريع.

وقالت المصادر لـ(صوت الأمة): إن السبب الرئيس وراء مغادرة السافنا لصفوف الدعم السريع يعود إلى احتجاجه المتكرر على ضعف الإمدادات العسكرية المخصصة لقواته في محاور القتال، وتحميله عبدالرحيم دقلو مسؤولية ما وصفه بـ«التقصير المتعمد» في دعم قواته ميدانياً.

وبحسب المصادر، فإن الخلافات بين الرجلين ليست وليدة اللحظة، إذ سبق أن نشب نزاع حاد بينهما عقب سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة ود مدني في أواخر العام 2023، بسبب اختفاء كميات كبيرة من العتاد العسكري كانت تحت إشراف مجموعات تابعة للسافنا.

وأوضحت المصادر أن تلك المجموعات تصرفت في جزء كبير من العتاد العسكري وباعته، دون الكشف عن الجهات التي آلت إليها الأسلحة، الأمر الذي عمّق حالة انعدام الثقة بين قيادة الدعم السريع والسافنا، ودفع إلى فرض رقابة مشددة عليه خلال الفترة الأخيرة.

وأضافت أن السافنا أبدى امتعاضاً متزايداً من المراقبة الأمنية المفروضة عليه وتحركاته داخل الدعم السريع، في ظل تنامي

الشكوك حول ولائه، خاصة بعد تواصله السابق مع زعيم المحاميد موسى هلال.

وأشارت المصادر إلى أن الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على منطقة مستريحة بولاية شمال دارفور شكّل نقطة التحول الحاسمة في موقف السافنا، ودفعه لاتخاذ قرار الانشقاق النهائي.

ولفتت إلى أنه كان قد رفض في فترات سابقة مغادرة الدعم السريع، باعتبار أن القوات لعبت دوراً في خروجه من السجن، وكان يرى أنه يقاتل دفاعاً عن «قضية» يؤمن بها.

وفي أحدث التطورات، ظهر السافنا، السبت، في مؤتمر صحافي بالخرطوم عقب انضمامه رسمياً إلى القوات المسلحة السودانية، حيث وجّه اتهامات مباشرة إلى قيادة الدعم السريع، متحدثاً عن «حملة تصفيات داخلية» استهدفت قيادات ميدانية بارزة داخل الدعم السريع.

وقال السافنا: إن عبدالرحيم دقلو أصدر توجيهات مباشرة بتصفية عدد من القادة الذين اعتبروا مصدر تهديد أو عبئاً على الدعم السريع، من بينهم رحمة الله المهدي المعروف بـ«جلحة»، وعبد الله حسين، والمستشار حامد علي، إلى جانب عمليات تصفية أخرى شهدتها ولاية غرب دارفور مؤخراً.

وقدم السافنا خلال المؤتمر الصحافي نفسه بوصفه «ضحية للظروف»، مؤكداً أن انضمامه إلى الدعم السريع لم يكن عن قناعة، بل نتيجة ضغوط وتهديدات طالت أسرته ومحيطه القبلي.

وأضاف أن عدداً من القيادات الميدانية والقبلية أُجبروا على القتال تحت وطأة الترهيب والانتقام.

وكشف السافنا عن وجود شبكات إمداد واسعة لتزويد الدعم السريع بالسلاح عبر مهابط ترابية في دارفور، مؤكداً أنه أشرف شخصياً على تجهيز أكثر من سبعة مهابط تُستخدم في عمليات الإمداد العسكري.

كما حذّر من أن تدفقات السلاح أصبحت خارج السيطرة، مع احتمال تسربها إلى جماعات متشددة في غرب أفريقيا، من بينها جماعة «بوكو حرام».

الرئيس الفرنسي ماكرون: الحرب في السودان تغذيها قوى خارجية

ترجمة - نادرة المهدي

وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال كلمته في قمة "أفريقيا إلى الأمام" في نيروبي أول أمس، الوضع في السودان بأنه «جرائم جماعية وجرائم حرب وكارثة إنسانية»، متجنباً استخدام مصطلح «إبادة جماعية»، معتبراً أن ذلك شأن يخص المؤرخين والقضاة.

وفي حديثه للصحفيين في ختام قمة "أفريقيا إلى الأمام" في نيروبي بكينيا، أكد ماكرون أن الحرب في السودان تغذيها «قوى خارجية لتعزيز نفوذها»، داعياً إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف جميع أشكال الدعم الخارجي.

كما شدد على ضرورة مواصلة العمل الإنساني، مستذكراً المؤتمر الإنساني والسياسي الذي نظمته فرنسا بشأن السودان، والمبادرات الأوروبية الأخيرة لدعم المدنيين.

وأضاف الرئيس الفرنسي أن فرنسا دعمت الانتقال المدني بعد الثورة السودانية، ورحبت بحكومة عبد الله حمدوك قبل أن يتحول الوضع إلى صراع أدى إلى تقسيم البلاد.

تحالف تأسيس يعلن جاهزيته لإدارة حوار مفتوح مع واشنطن

نيالا - صوت الأمة

أعلن تحالف السودان التأسيسي (تأسيس) جاهزيته الكاملة لإدارة حوار مفتوح والتعاون مع الإدارة والدوائر السياسية الأمريكية، لا سيما الكونغرس، لإيضاح حقيقة الأوضاع وتداعيات النزاع المسلح على الاستقرار الإقليمي، وذلك تعقيباً على التقرير الأخير للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي.

وأكد التحالف، في بيان للناطق الرسمي أحمد تقد لسان، أن تحقيق السلام والتحول الديمقراطي في السودان مرهون بوقف الحرب عبر تسوية سياسية شاملة، معتبراً أن هذا المسار يواجه عقبة رئيسية تتمثل في تحكم تنظيم الحركة الإسلامية بالقرار السياسي والعسكري داخل واجهة حكومة بورتسودان.

واتهم البيان التنظيم، الذي أطاحت به ثورة ديسمبر، بالعودة إلى الواجهة عبر إشعال الحرب والسيطرة على الخدمة المدنية والعمل الدبلوماسي والمليشيات، محذراً من محاولات وزارة خارجية بورتسودان اجتزاء وتحوير مضامين تقارير الكونغرس لتقديم روايات مضللة للمجتمع الدولي والتنصل من مسؤولية استمرار الحرب.

وفاة (١٣) شخصاً وإصابة (٣٠٠) بالحصبة في محلية الطويشة بشمال دارفور

الطويشة - صوت الأمة

أعلنت غرفة طوارئ منطقة أم حوش وفاة 13 شخصاً بالحصبة، بينهم أطفال، وتسجيل أكثر من 300 حالة جديدة، في أسوأ معدل منذ بدء تفشي المرض، بينما تواجه مراكز العزل ضغطاً كبيراً، حيث تتلقى الحالات العناية في مراكز مؤقتة تفتقر للإمكانيات الكافية، وفق ما أفاد به متطوعون بالمركز.

وقال مصدر متطوع من منطقة أم حوش التابعة لمحلية الطويشة بشمال دارفور لـ(صوت الأمة) إن الإصابة بمرض الحصبة ما تزال في تزايد بقرية ودفيراوي، ريفي الحوش، ومناطق محلية الطويشة.

وأوضح أن وباء الحصبة انتشر في بلدة أم حوش والقرى المجاورة لها مثل "أم جرو، عبيدة، وأم دريساية".

والحصبة عدوى فيروسية حادة وشديدة العدوى تُصيب الجهاز التنفسي بشكل رئيسي، وتنتشر بسرعة بين الأطفال والبالغين غير المحصنين.

وتظهر أعراض المرض بعد 7 إلى 14 يوماً من التعرض للفيروس، بأعراض شبيهة بالإنفلونزا، بينها ارتفاع تدريجي في درجات الحرارة والسعال.

تنسيقية المهنيين والنقابات ترفض قرار حصر العاملين وتقليص الوظائف بالدولة

الخرطوم - صوت الأمة

أعلنت تنسيقية المهنيين والنقابات السودانية رفضها الكامل للقرار الوزاري رقم (22) لسنة 2026م، الخاص بتشكيل لجنة لحصر العاملين بالحكومة الاتحادية ووضع تصور لتقليص أعدادهم، محذرة من أن القرار يمثل تهديداً مباشراً للاستقرار الوظيفي للعاملين بمؤسسات الدولة.

وقالت التنسيقية، في بيان، إن القرار يثير "مخاوف حقيقية" بشأن العودة إلى سياسات التشريد والإقصاء الوظيفي التي أضعفت الخدمة المدنية السودانية لعقود، معتبرة أن تجارب التقليص والفصل السابقة فتحت الباب أمام التمكين والمحاصصات وإحلال الولاء السياسي محل الكفاءة والمهنية.

وحذرت من استخدام شعارات "الإصلاح الإداري" و"إعادة الهيكلة" في الظروف الراهنة دون ضمانات قانونية ومؤسسية واضحة، مشيرة إلى أن ذلك قد يؤدي إلى إعادة إنتاج سياسات الإقصاء والتضييق على الكفاءات والأصوات المطالبة بالإصلاح.

وأكدت التنسيقية أن القرار يأتي في وقت يواجه فيه العاملون أوضاعاً اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة بسبب الحرب والانهيار الاقتصادي وتدهور الأجور، ما يجعل أي اتجاه نحو تقليص الوظائف تهديداً مباشراً لآلاف الأسر السودانية.

وطالبت بالإلغاء الفوري للقرار ووقف جميع الإجراءات المترتبة عليه، مع رفض أي نتائج أو توصيات قد تصدر عن اللجنة المشكلة بموجبه.

وشددت على تمسكها بحق العاملين في الأمن والاستقرار الوظيفي، مؤكدة أن أي إصلاح حقيقي للخدمة المدنية يجب أن يتم عبر عملية شفافة تشارك فيها النقابات والأجسام المهنية وممثلو العاملين.

ودعت التنسيقية إلى توحيد جهود العاملين والمهنيين للدفاع عن الخدمة المدنية وحمايتها من "الانهيار والتسييس"، مؤكدة أن حماية حقوق العاملين ترتبط بمستقبل الدولة السودانية ومؤسساتها العامة..

التصنيف المرحلي: خطر المجاعة لا يزال يتربص بالعائلات في السودان

ترجمة - نادرة المهدي

أكد أحدث تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) ما نراه يومياً على الأرض: أن الجوع في السودان ليس فقط واسع الانتشار، بل يزداد سوءاً.

وقال مدير الطوارئ والاستجابة في برنامج الغذاء العالمي، روث سميث، خلال إحاطة صحفية في جنيف، إن هناك الآن ما يقارب 19,5 مليون شخص يواجهون مستويات حرجة من الجوع، بينما يعيش بعضهم بالفعل في ظروف كارثية، مع وجود عدة مناطق مهددة بالمجاعة خلال الأشهر المقبلة.

وأضاف: "لقد ظلت المجاعة تطارد العائلات في السودان لفترة طويلة جداً، وللأسف لا توجد أي مؤشرات على تراجع المعاناة".

وأشار إلى أن الأزمة ليست صدمة مفاجئة، بل أزمة دخلت عامها الرابع، تقودها الحرب المستمرة والنزوح الجماعي والانهيار المنهجي لقدرة الناس على توفير الغذاء لأنفسهم.

وأوضح أن الأسر استنفدت جميع وسائل التكيف، وانهارت الأسواق، وتعرض الإنتاج الزراعي لاضطرابات شديدة، وأصبح الوصول إلى الغذاء أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وأكد أن العمليات الإنسانية لا تستطيع مواكبة حجم الاحتياجات الهائل بسبب الأوضاع الأمنية والعقبات البيروقراطية والهجمات على طرق الإمداد، ما يعيق وصول المساعدات إلى ملايين المحتاجين.

وأشار إلى أن برنامج الأغذية العالمي يسعى إلى توسيع نطاق المساعدات الغذائية قبل موسم الشح، لكنه بحاجة إلى تمويل أكبر وتحسين الوصول الإنساني ووقف القتال.

ودعا البرنامج إلى ثلاث خطوات عاجلة تتمثل في: زيادة التمويل للمساعدات الإنسانية، وضمان وصول المساعدات دون عوائق، وتجديد الجهود السياسية لإنهاء النزاع.

وأوضح أن برنامج الغذاء العالمي يُعد أكبر منظمة إنسانية في العالم، ويعمل على إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، واستخدام المساعدات الغذائية لبناء طريق نحو السلام والاستقرار والازدهار للمتضررين من النزاعات والكوارث وتغير المناخ.

السودان في العتمة..

الحرب تشل قطاع الكهرباء والمواطنون يبحثون عن بدائل

في حي (الطريف) العريق بمدينة مروي شمالي السودان، يجلس العم محمد عبد الرحيم كل مساء أمام منزله مترقباً عودة الكهرباء، ليس من أجل مشاهدة التلفاز، بل لأن زوجته المريضة بالربو قد تفقد قدرتها على التنفس إذا طال انقطاع التيار.

ومنذ نزوحه من الخرطوم بسبب الحرب، تحولت حياة الرجل الستيني إلى مراقبة مستمرة لساعات البرمجة والقطوعات، بينما أصبحت الكهرباء بالنسبة له مسألة حياة أو موت. ويستعيد بصوت مثقل ليلة انقطع فيها التيار وسط حرارة خانقة، فتوقفت أجهزة التبريد.

ويروي عبد الرحيم لـ(صوت الأمة) تفاصيل تلك الليلة قائلاً: «بدأت زوجتي تعاني من ضيق حاد في التنفس، بينما كنت أحاول التخفيف عنها بقطعة كرتون صغيرة في ظلام دامس، قبل أن يضطر أبنائي لنقلها إلى المستشفى في حالة حرجة».

وتنعكس أزمة الكهرباء بصورة مباشرة على حياة المواطنين والخدمات الأساسية، إذ أصبحت القطوعات الطويلة جزءاً من الحياة اليومية في معظم ولايات السودان، وسط تفاوت كبير في ساعات الإمداد من منطقة إلى أخرى.

ويؤكد مواطنون أن بعض الولايات لا تنعم بالكهرباء سوى لساعات محدودة، مقابل انقطاعات تمتد لأكثر من ١٢ ساعة يومياً، بينما تتراوح ساعات الترشيد في ولايات أخرى بين ست وثماني ساعات يومياً، في وقت لم تسلم فيه حتى العاصمة الإدارية بورتسودان من الأزمة، حيث تتبدل ساعات القطوعات بين الفترات الصباحية والمسائية بصورة متواصلة، الأمر الذي أربك حياة السكان وأثر على الخدمات والأنشطة الاقتصادية.

ومأساة العم عبد الرحيم ليست سوى صورة صغيرة من واقع يعيشه ملايين السودانيين منذ اندلاع الحرب، حيث يواجه قطاع الكهرباء في السودان واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخه، في ظل الحرب المستمرة والانهيار المتسارع للبنية التحتية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حياة المواطنين والخدمات الحيوية، وتحولت معه الكهرباء من خدمة أساسية إلى أزمة يومية تطارد الناس في المستشفيات والأسواق والمنازل وحتى داخل غرف العمليات.

الخرطوم - **سارة عطية**

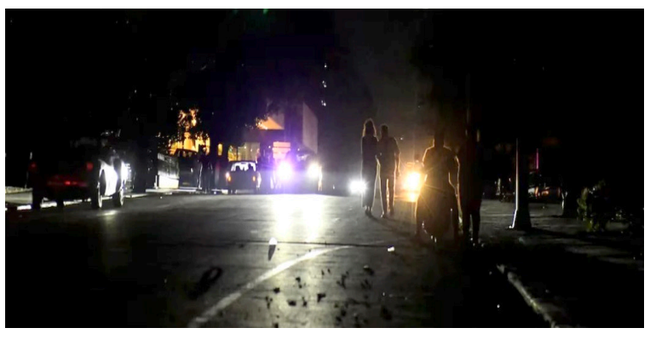

حين أُضيئت غرفة العمليات بالهواتف

في مدينة كسلا شرقي السودان، لم تنجُ أسماء علي العوض من هذا الواقع القاسي، فقد توفيت داخل غرفة العمليات بمستشفى الشرطة بينما كانت تخضع لجراحة، في وقت كانت الولاية تعيش إظلاماً كاملاً.

ويكشف نجلها مأمون إسماعيل محمد نور الدين، في بيان صدر عن الأسرة، أن الفريق الطبي اضطر لمواصلة العملية تحت إضاءة الهواتف المحمولة بعد تعطل المولد الاحتياطي أكثر من مرة أثناء الجراحة، في مشهد وصفه بأنه صادم ومؤلم، قبل أن تقرر الأسرة فتح إجراءات قانونية ضد إدارة المستشفى والطبيب المعالج.

ولا تتوقف آثار الأزمة عند المستشفيات، بل تمتد إلى الأسواق والمنازل ومصادر كسب العيش.

أطفال يذاكرون على ضوء الهاتف

في أم درمان، يوضح علاء الدين الأمين، صاحب محل تجاري بسوق الشهداء، لـ(صوت الأمة)، أن الثلاجات المتوقفة بسبب القطوعات المستمرة أتلفت العصائر والمواد الغذائية، بينما أصبح العمل ليلاً شبه مستحيل في ظل الحر وانعدام الكهرباء.

أما داخل المنازل، فتعيش الأسر معاناة يومية لا تقل قسوة. وتوضح تودد عبد الله، وهي أم لثلاثة أطفال، لـ(صوت الأمة)، أن أطفالها باتوا عاجزين عن النوم بسبب الحرارة المرتفعة، بينما يذاكر ابنها دروسه على ضوء هاتف أو مصباح شمسي ضعيف.

وتضيف أن الكهرباء لم تعد رفاهية، بل أصبحت مرتبطة بالصحة والتعليم والكرامة الإنسانية.

أمبدة.. صفوف الماء والظلام

في أحياء أمبدة غربي الخرطوم، تتضاعف المعاناة مع تزامن انقطاع الكهرباء والمياه لساعات وأيام طويلة. ويصف المواطن الهميم عبد الرازق، في منشور على صفحته بـ«فيسبوك»، المشهد بأنه "ضغط وإرهاق لا يوصف"، مشيراً إلى أن النساء والأطفال يصطفون في انتظار المياه بينما تغرق الأحياء في الظلام.

ويضيف أن المواطنين لم يعودوا يحتملون مزيداً من الأعباء في ظل غياب أبسط الخدمات الأساسية، مطالباً بحلول عاجلة تنهي معاناة السكان الذين يواجهون صيفاً قاسياً وأوضاعاً معيشية متدهورة.

استهداف البنية التحتية

ويرى مختصون أن ما يحدث ليس مجرد خلل عابر، بل نتيجة مباشرة للأضرار الواسعة التي لحقت بقطاع الكهرباء خلال الحرب.

ويشير المهندس السابق بشركة الكهرباء، أحمد الطيب، في إفادته لـ(صوت الأمة)، إلى أن محطات التوليد والتحويل تعرضت لاستهداف واسع في عدة ولايات، شمل محطات المرخيات والكلية الحربية بأم درمان، ومحطة المقرن في عطبرة، إضافة إلى محطات الأبيض وأم دباكر والشوك وسد مروي، الذي تسبب خروجه عن الخدمة في إظلام استمر لأسابيع في معظم الولايات.

ويؤكد أن حجم الأضرار في بعض المحطات تجاوز 50 بالمئة، ما انعكس بصورة مباشرة على حياة المواطنين والخدمات الصحية والإنتاجية.

من جانبه، يعتبر الخبير الاقتصادي ياسر علي، في حديثه لـ(صوت الأمة)، أن أزمة الكهرباء أصبحت عائقاً أساسياً أمام أي محاولة لإعادة الإعمار أو استعادة النشاط الاقتصادي، موضحاً أن تضرر شبكات النقل والتوزيع تسبب في شلل القطاعات الصناعية والزراعية، ودفع المصانع والمزارعين للاعتماد على الوقود والمولدات الخاصة ذات التكلفة المرتفعة، ما أدى إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وتفاقم أعباء المعيشة على المواطنين.

الشمس كبديل أخير

ومع انهيار الإمداد الكهربائي، بدأ السودانيون في البحث عن بدائل بأي وسيلة ممكنة، لتتحول الطاقة الشمسية إلى طوق نجاة للكثير من الأسر، بينما امتلأت صفحات «فيسبوك» بإعلانات الشركات والمهندسين الذين يروجون لمنظومات الطاقة الشمسية باعتبارها "الحل الأمثل" للهروب من العتمة.

وتعرض هذه الإعلانات ألواحاً وبطاريات ومحولات بأسعار مرتفعة مقارنة بقدرات غالبية المواطنين. فبحسب إعلانات متداولة اطلعت عليها (صوت الأمة)، يبدأ سعر اللوح الشمسي سعة 100 واط من نحو 60 ألف جنيه سوداني، بينما يصل سعر لوح 550 واط إلى نحو 350 ألف جنيه، في حين تتجاوز تكلفة بعض المنظومات المنزلية المتكاملة ثلاثة ملايين جنيه سوداني، مع عروض للبيع بالتقسيط تمتد لأشهر طويلة.

لكن بالنسبة لكثير من الأسر التي أنهكتها الحرب والنزوح وفقدان مصادر الدخل، تبدو هذه البدائل بعيدة المنال. فالكهرباء التي كانت يوماً خدمة عامة متاحة نسبياً، أصبحت اليوم امتيازاً لا يستطيع تحمله الجميع.

ويلفت الخبير في قطاع الطاقة محمد الواثق عبد الوهاب، في حديثه لـ(صوت الأمة)، إلى أن السودان يمتلك فرصة كبيرة للاستفادة من الطاقة الشمسية بسبب وفرة أشعة الشمس.

ويرى الواثق أن كثيراً من دول العالم تجاوزت أزمات الكهرباء التقليدية عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن السودان لم يعد يملك رفاهية التعامل مع الطاقة الشمسية كحل مؤقت أو بديل ثانوي، بل كخيار استراتيجي لا بديل عنه، خاصة في ظل صعوبة إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية التقليدية في ظل الحرب الحالية.

كما يوضح أن الدولة بدأت بالفعل في تشجيع استخدام الطاقة الشمسية عبر إعفاءات جمركية لمعداتها، لافتاً إلى أن هذا النوع من الطاقة يتميز بانخفاض تكلفته التشغيلية وإمكانية استخدامه في المناطق النائية والقطاعات الزراعية والخدمية، مقارنة بالاعتماد على الوقود التقليدي أو المولدات.

لكنه يقر، في الوقت نفسه، بأن الحرب جعلت إعادة القطاع إلى وضعه الطبيعي أمراً بالغ الصعوبة، الأمر الذي دفع المواطنين إلى البحث عن حلول فردية رغم تكلفتها العالية.

وفي وقت تتواصل فيه الهجمات على البنية التحتية وتتراجع قدرة الدولة على إعادة التأهيل والصيانة، يجد ملايين السودانيين أنفسهم أمام واقع جديد أصبحت فيه الكهرباء سلعة نادرة، فيما تتجه الأنظار إلى الطاقة الشمسية كأمل أخير في بلد بات سكانه يقيسون الاستقرار بعدد الساعات التي يعود فيها التيار الكهربائي.

السودانيون يوثقون مأساتهم..

الحرب تتحول إلى ذاكرة مصوّرة

في ظل استمرار الحرب في السودان، اتجه كثير من المواطنين إلى توثيق تفاصيل حياتهم اليومية عبر مقاطع الفيديو والصور التي تنتشر على منصات التواصل الاجتماعي، لتتحول هذه المواد إلى أرشيف بصري واسع يعكس واقعًا إنسانيًا بالغ القسوة.

تغلب على هذا التوثيق مشاهد النزوح الجماعي من المدن والقرى، حيث انتشرت مقاطع تُظهر أسرًا تغادر منازلها بشكل مفاجئ تحت ضغط الاشتباكات، حاملة ما تيسر من متاعها، وسالكة طرقًا طويلة نحو مناطق أكثر أمانًا. ومن بين المشاهد المتداولة على نطاق واسع، لقطات لمدنيين يعبرون الجسور والطرق الرئيسية خارج الخرطوم في موجات نزوح كبيرة، وسط ازدحام شديد ومركبات محمّلة بالأمتعة.

كما وثقت مقاطع أخرى حالات فقدان المنازل بعد تعرضها للنهب أو التدمير، حيث ظهر عدد من المواطنين وهم يعودون إلى أحيائهم ليجدوا بيوتهم خالية أو متضررة بشكل كبير، في مشاهد عكست حجم الانهيار الذي لحق بالبنية الاجتماعية والمعيشية.

صوت الأمة - **عبد الله حسن**

الاحتياجات الأساسية

وتبرز في مواد مصورة متداولة أيضًا معاناة الجوع ونقص الغذاء في بعض المناطق، حيث أظهرت مقاطع طوابير طويلة أمام نقاط توزيع الإغاثة، وأسرًا تبحث عن الاحتياجات الأساسية في ظل ندرة الموارد وارتفاع الأسعار .

وفي مشاهد أخرى، بد انقطاع الكهرباء والمياه واقعًا يوميًا ممتدًا، انعكس في لقطات لمدن وأحياء تغرق في الظلام لفترات طويلة، واعتماد السكان على بدائل بدائية لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

كما سجلت الفيديوهات شهادات مؤثرة حول اختفاء أشخاص خلال تنقلاتهم أو في محيط مناطق الاشتباك، حيث ظهرت عائلات تبحث عن مفقودين أو تناشد معرفة مصير أبنائها، في ظل غياب معلومات واضحة أو قنوات رسمية للتتبع.

عودة إلى الديار

وفي قطاع التعليم، وثقت مقاطع عديدة توقف الدراسة في مدارس عدة، وظهور فصول فارغة ومباني تعليمية مغلقة، إلى جانب أطفال فقدوا فرصهم في مواصلة التعليم بسبب النزوح أو إغلاق المؤسسات التعليمية.

ورغم هذا المشهد الثقيل، حملت بعض المقاطع لحظات إنسانية مختلفة، أبرزها عودة بعض الأسر إلى منازلها بعد فترات نزوح طويلة، حيث وثقت الكاميرات لحظات دخول البيوت من جديد، ولمس الجدران، واستعادة الذكريات في شوارع غابت عنها الحياة. كما ظهرت مقاطع أخرى لعودة تدريجية لبعض الخدمات أو وسائل النقل في مناطق محدودة، مقابل لقطات تُظهر استمرار التدهور في مناطق أخرى، ما يعكس حالة تفاوت حاد في الأوضاع داخل البلاد.

ومن بين الأمثلة التي تداولها السودانيون على نطاق واسع، مقاطع تُظهر عائلات عائدة إلى أحياء في العاصمة بعد هدوء مؤقت للاشتباكات، وأخرى توثق توزيع مساعدات غذائية في مراكز إيواء مكتظة بالنازحين، إضافة إلى فيديوهات لمدنيين يصفون فقدان ممتلكاتهم بالكامل بعد عمليات نهب واسعة.

تحولت الكاميرات إلى وسيلة لحفظ الذاكرة الجمعية لحرب امتدت آثارها إلى كل تفاصيل الحياة، حيث تتداخل المأساة اليومية مع محاولات الاستمرار، في واقع مفتوح على الألم والأمل معًا.

أضابير وهوامش

محمد الأمين عبد النبي

الهُوية الجامعة في مواجهة مشاريع التفكُّك

يمثّل السودان أنموذجًا فريدًا للثراء الإنساني والحضاري، حيث تلاحمت عبر تاريخه الطويل أطيافٌ من الثقافات واللّغات لتشكّل الشخصية السودانية بعمقها الاستراتيجي، غير أنَّ هذا التعدُّد الذي كان يُفترض أن يكون ركيزة للاستقرار، تحوَّل بفعل التوظيف السياسي المنهج إلى ثغرة نفذت منها مشاريع التفتيت، مما أدى إلى تراجع الروابط الوطنية لصالح هُويات صغرى، مناطقية وقبلية، أضعفت النسيج الاجتماعي وقوّضت بناء مؤسسات مستقرة.

إنَّ التحدي الراهن لا يكمن في وجود التنوع بحدِّ ذاته، إنما في تعمُّد إعادة إنتاج الهُويات الجزئية كأدوات للصراع على السلطة والنفوذ، وقد تأصَّلت هذه المعضلة نتيجة عوامل بنيوية متراكمة، أبرزها المركزية القابضة التي غيَّبت العدالة التنموية وخلقت شعورًا عميقًا بالتهميش، مما دفع المجتمعات المحلية للبحث عن بدائل نفسية واجتماعية في الانتماءات الضيقة نتيجة غياب مشروع وطني جامع يستوعب الجميع، وهو ما عزّزه خطابٌ سياسيٌّ تحريضيٌّ استثمر في الأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة لتغذية الاستقطاب، مما أدى في نهاية المطاف إلى تراجع قيمة المواطنة وتوقف عجلة الإنتاج وزيادة معدلات الفقر.

ولمواجهة هذا التفكُّك، يجب تغيير النظرة الكلية إلى التنوُّع من كونه عبئاً يتطلب الاحتواء إلى مورد استراتيجي لبناء الدولة. فالعبور نحو المستقبل يتطلب تفعيل ثقافة التعايش القائمة على الاعتراف المتبادل والشراكة الوطنية لا مجرَّد القبول الشكلي للآخر. ولتحقيق ذلك، تبرز الحاجة الملحة لإعادة صياغة الركائز الأساسية للدولة، بدءًا من التعليم عبر مناهج تعكس الواقع السوداني وتؤصل للتاريخ المشترك، ووصولًا إلى تبني الحوار المجتمعي كأداة مركزية لترميم الثقة وتفكيك المظالم وبناء تفاهمات قائمة على العدالة. كما يبرز دور الإعلام المسؤول الذي يتبنى خطابًا يواجه التحريض ويُبرز عناصر القوة في التنوُّع، بالتوازي مع تحقيق العدالة التنموية كشرط مسبق لتعزيز الانتماء، فالدولة العادلة في توزيع الفرص والخدمات هي وحدها القادرة على كسب ولاء مواطنيها وحماية نسيجها من التمزّق.

إنَّ تمكين الشباب والنساء، باعتبارهم قوى حيوية عابرة للانقسامات التقليدية، يمثّل استثمارًا حتميًا في استقرار السودان، حيث يرتبط مصير الدولة بقدرتها على تحويل طاقة التباين إلى قوة تكامل وطني، ونقل المجتمع من ساحة للتنافس الإقصائي إلى فضاء للتعاون البنّاء.

إذًا، حماية السودان من مخاطر التفكُّك تقتضي إعلاء الهُوية الجامعة كمظلة آمنة تستوعب الجميع، وتؤسِّس لنهضة شاملة قوامها السلام المستدام والمصير المشترك، بعيداً عن كلِّ مشروع يسعى لتفتيت الروابط الاجتماعية أو إضعاف كيان الدولة.

صادرات الضأن لموسم الهدي.. الحرب والرسوم تضغطان على قطاع الماشية السوداني..!

مصدرون يحذرون من فقدان الأسواق الخارجية لصالح دول منافسة

قبل أيام قليلة من حلول عيد الأضحى المبارك، تتصاعد حركة البيع والشراء في أسواق الماشية بالسودان، بالتزامن مع استعدادات المواطنين لشعائر الأضحية وموسم الحج، غير أن أجواء الموسم هذا العام تبدو مثقلة بالأعباء الاقتصادية، بعدما شهدت أسعار الخراف ارتفاعاً وتفاوتاً لافتاً بين الأسواق، في وقت يشكو فيه مستهلكون من تراجع القدرة الشرائية، بينما يحذر مصدرون من تداعيات الرسوم الحكومية وارتفاع تكاليف النقل والأعلاف على قطاع صادر الماشية، أحد أبرز موارد النقد الأجنبي في البلاد.

صوت الأمة:
ناهد محمد

الرسوم تهدد الصادرات السودانية

كشف رئيس شعبة مصدري الماشية، صالح صلاح، عن تراجع ملحوظ في صادر الماشية السودانية مقارنة بالأعوام السابقة، مرجعاً ذلك إلى زيادة الرسوم الحكومية وارتفاع تكاليف النقل والأعلاف، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على تنافسية الصادر السوداني في الأسواق الخارجية.

وأوضح صالح، في حديثه لـ»صوت الأمة»، أن عدداً من الدول استفادت من تراجع الصادرات السودانية، على رأسها الصومال وجيبوتي وإثيوبيا، التي عززت حضورها في أسواق الماشية الإقليمية خلال الفترة الأخيرة.

وطالب رئيس شعبة المصدرين بإلغاء الرسوم الجمركية التي فُرضت عقب الحرب، إلى جانب مراجعة كافة الرسوم الحكومية الأخرى، معتبراً أن ما يجري يمثل «إجراءات تعسفية» من قبل وزارة المالية، رغم أن قطاع الصادر، بحسب قوله، معفى قانونياً من الجمارك والرسوم المختلفة.

وأبان صالح عن فرض رسوم جمركية تصل إلى 50 ألف جنيه على الرأس الواحدة، وهو ما وصفه بـ»العبء الكبير على المصدرين»، مؤكداً أن هذه السياسات ساهمت في تقليص حجم الصادرات السودانية خلال الموسم الحالي.

وأشار إلى أن عائدات صادر الماشية لهذا العام بلغت نحو 300 مليون دولار، لافتاً إلى أن تسهيل الإجراءات وتطبيق الإعفاءات الجمركية ومراجعة الرسوم يمكن أن يرفع عائدات القطاع إلى نحو 900 مليون دولار، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة حصائل النقد الأجنبي.

الحرب والرسوم الحكومية تعمّقان أزمة صادر الماشية السودانية

من جانبه، حصر الأمين العام لمصدري الجلود، خالد هارون، أبرز معوقات صادر الماشية في ضعف وفرة البهائم المخصصة للتصدير، رغم ارتفاع الطلب على المواشي السودانية وعودة أسواق المملكة العربية السعودية ودول الخليج لاستقبالها، في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية واضطرابات الشحن الدولي.

وقال هارون، في حديثه لـ(صوت الأمة)، إن الظروف الحالية تمثل "فرصة كبيرة" أمام السودان لزيادة صادراته من الماشية والاستفادة من التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن تحقيق ذلك يتطلب تنسيقاً أكبر بين الجهات المختصة، وفي مقدمتها وزارة الثروة الحيوانية، لضمان استيفاء الاشتراطات الصحية والفنية المطلوبة لصادر الماشية الحية.

وأشار إلى أن الحرب ألقت بظلالها بصورة مباشرة على حجم المعروض من الماشية المخصصة للتصدير، خاصة أن الجزء الأكبر من الإمدادات يأتي من مناطق غرب السودان، التي تشهد اضطرابات أمنية وعمليات قطع طرق أثرت على حركة نقل الماشية وانسيابها إلى الأسواق وموانئ التصدير.

وأضاف هارون أن «هذه الأوضاع حرمت كثيراً من أصحاب الماشية من ممارسة نشاطهم التقليدي في تربية وبيع المواشي للمصدرين، أو حتى تصديرها بصورة مباشرة، ما أدى إلى تراجع الكميات المتاحة للتصدير رغم استمرار الطلب الخارجي على الماشية السودانية».

تراجع ملحوظ في صادر الماشية السودانية مقارنة بالأعوام السابقة

موسم عيد الأضحى المبارك يمثل فرصة مهمة لانسياب صادرات الماشية

الحرب واضطراب الإمدادات يضغطان على صادرات الماشية

وفي وقت سابق، أعلن وكيل وزارة الثروة الحيوانية والسمكية، عمار الشيخ، توقف صادر الهدي من السودان خلال الموسم الحالي، مشيراً إلى أن أسواق الهدي اتجهت بصورة أكبر إلى المواشي القادمة من الصومال بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالمواشي السودانية.

وأوضح أن الخراف السودانية المصدّرة خلال الفترة الحالية تُستخدم غالباً كأضاح، مؤكداً في الوقت ذاته انسياب عمليات الصادر بصورة سلسة، رغم التحديات التي تواجه القطاع.

وقال إن أداء الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأخيرة "يسير بصورة طيبة"، على الرغم من تراجع حجم الصادر من نحو خمسة ملايين رأس في سنوات سابقة إلى أربعة ملايين، ثم إلى ثلاثة ملايين و750 ألف رأس خلال العام الماضي، معتبراً أن هذه الأرقام تظل "مقبولة" في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدتها مناطق الإنتاج الرئيسية في دارفور وكردفان.

بدوره، رأى رئيس شعبة مصدري اللحوم بالغرفة القومية للمصدرين، خالد المقبول، أن موسم عيد الأضحى المبارك يمثل فرصة مهمة لانسياب صادرات الماشية، لكنه أشار إلى أن الحرب أثرت بصورة مباشرة على صادر المواشي الحية، خصوصاً بعد إغلاق طريق "بارا" الحيوي، ما أدى إلى إطالة دورة الإمداد وتحويل مسارات النقل عبر الولاية الشمالية، قبل توزيع الماشية إلى ولايات القضارف وسنار والنيل الأزرق وكسلا وبورتسودان تمهيداً للتصدير.

وأضاف، في حديثه لـ(صوت الأمة)، أن طول مسارات الإمداد تسبب في ارتفاع الكلفة وتراجع الكميات المصدّرة، إلى جانب التهديدات الأمنية وفرض الإتاوات، فضلاً عن تعرض بعض الشحنات لعمليات نهب كاملة خلال النقل.

وأشار المقبول إلى تراجع الوارد من ولايات كردفان ودارفور، مقابل تعويض جزء من النقص عبر ولايات القضارف وكسلا وسنار والنيل الأبيض، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار الوقود والترحيل أسهم بشكل مباشر في زيادة تكاليف الصادر.

وأكد أن الحصة السوقية للسودان تتراجع تدريجياً أمام دول أكثر استقراراً من حيث الإمداد والخدمات اللوجستية، معتبراً أن ذلك يمثل أحد أبرز أسباب انخفاض الصادرات خلال الفترة الأخيرة.

وكشف المقبول عن توقف صادر اللحوم منذ عامين، بالتزامن مع تشديد الدول المستوردة إجراءاتها الصحية على الواردات السودانية عقب الحرب، في ظل مخاوف تتعلق بضعف الإمداد البيطري واحتمالات ظهور مشكلات صحية، إضافة إلى التشدد في اعتماد الشهادات الصحية الصادرة من معامل معترف بها دولياً.

وأشار إلى وجود جهود لمعالجة العقبات الفنية والتنظيمية، خصوصاً في ظل ارتفاع الطلب من المملكة العربية السعودية ودول الخليج، نتيجة الاضطرابات الإقليمية وتأثر سلاسل الإمداد، موضحاً أن السوق تشهد طلباً فعلياً على المواشي السودانية، غير أن تذبذب الأسعار لا يزال يشكل عائقاً أمام تلبية هذا الطلب بصورة مستقرة.

الصادق جلال: حماية الصناعة لا تكون

غرفة المستوردين: الحظر لن يعالج أزمات الصناعة السودانية

متابعة ـ صوت الأمة

جددت الغرفة القومية للمستوردين رفضها القاطع لقرار حظر استيراد 34 سلعة، والذي دخل حيز التنفيذ في العاشر من مايو 2026، مؤكدة أن القرار ستكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد والمستهلكين، في وقت لا تزال فيه الآراء متباينة بين مؤيدين للحظر باعتباره خطوة لحماية الصناعة المحلية، ومعارضين يرونه سبباً في زيادة الأعباء على الأسواق.

وقال رئيس الغرفة، الصادق جلال الدين، إن موقفهم لا يهدف فقط للدفاع عن المستوردين، وإنما لحماية الاقتصاد السوداني ومصلحة المواطن، مشدداً على أن دعم الصناعة يجب أن يتم وفق الأسس والمعايير الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً، وليس عبر سياسات المنع والحظر.

وأوضح جلال الدين أن زيادة الإنتاج والإنتاجية وتعظيم الصادرات لا ترتبط بإيقاف الاستيراد، معتبراً أن نجاح القطاع الصناعي أو فشله لا يعود إلى وجود الواردات، بل إلى عوامل هيكلية وتشغيلية تتعلق ببيئة الإنتاج والاستثمار.

وأكد أن الاستيراد يمثل "الواقع الحقيقي الموجود والظاهر في الاقتصاد السوداني"، مشيراً إلى أن عمليات الاستيراد تتم بأموال خاصة يملكها المستوردون بالكامل، في ظل غياب التمويل المصرفي المخصص للاستيراد، ما يجعله ـ بحسب قوله ـ بعيداً عن المضاربات والأنشطة التي تضر بالاقتصاد الوطني.

وتساءل رئيس الغرفة عن طبيعة الصناعات المحلية التي يشملها قرار الحظر، قائلاً إن كثيراً من المصانع تعتمد أساساً على مواد خام مستوردة أو تعمل في مجال التعبئة والتغليف، مضيفاً أن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 أدت إلى خروج عدد كبير من المصانع عن الخدمة وتراجع الإنتاج، الأمر الذي يثير تساؤلات حول جدوى الحظر في ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الحالية.

وأشار إلى مخاوف من أن يؤدي القرار إلى حدوث فجوات وندرة في بعض السلع، إلى جانب ارتفاع الأسعار، لافتاً إلى أن بعض السلع المحلية شهدت بالفعل زيادات عقب حظر مثيلاتها المستوردة.

وفي سياق آخر، رفض جلال الدين اتهامات أطلقها الأمين العام لاتحاد الغرف الصناعية بشأن وجود تلاعب في فواتير الاستيراد، موضحاً أن الجمارك السودانية لا تعتمد على الفواتير المقدمة من المستوردين فقط، وإنما تعمل وفق نظام القيمة التقديرية المعتمد لديها، مع إخضاع البضائع لعمليات مراجعة وتفتيش مستمرة.

وأكد أن أي تلاعب بالفواتير ـ إن وجد ـ يمثل ممارسة إجرامية تضر بالاقتصاد وعدالة المنافسة، داعياً أجهزة الدولة إلى التحقيق في الاتهامات المتعلقة بما وصف بـ"التهريب المقنن"، وكشف الجهات المتورطة ومحاسبتها.

ودافع جلال الدين عن دور الرسوم الجمركية باعتبارها من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة، مشيراً إلى أن الإيرادات الجمركية تُستخدم في دعم الخدمات العامة والبنية التحتية والمشروعات التنموية، إضافة إلى دورها في حماية الصناعة الوطنية نفسها.

وكشف أن إيرادات رسوم الإنتاج على الواردات ارتفعت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالإيرادات المحصلة من الصناعة المحلية، معتبراً أن قطاع الاستيراد يمثل أحد أكبر روافد الخزينة العامة بسبب وضوح وعائه الضريبي وخضوعه للرقابة الجمركية والضريبية المباشرة.

كما أبدى استغرابه من دعوات بعض الجهات لتحويل شركات الاستيراد إلى الاستثمار الصناعي، متسائلاً عما إذا كانت البيئة الصناعية الحالية جاذبة بالفعل في ظل مشكلات التمويل والطاقة والرسوم المتعددة وتدمير البنية التحتية بسبب الحرب.

الأمين العام لشؤون الأنصار الدكتور عبد المحمود أبو: الخطاب الديني المتطرِّف عمَّق الانقسام الاجتماعي في السودان

عبد المحمود أبو: «قعقعة السلاح» تطغى على صوت العقل... تحذيرات من آثار الحرب الاجتماعية والدينية

تتصاعد المخاوف من التحولات الاجتماعية والفكرية التي خلَّفها النزاع في البلاد مع دخول الحرب عامها الرابع، وسط انتشار واسع لخطاب الكراهية والاستقطاب القبلي والجهوي، وتزايد توظيف الدين في تبرير الحرب من مختلف الأطراف، وبينما تتراجع فرص التوافق السياسي، يبرز سؤال ملح حول دور المؤسسات الدينية والدعاة في احتواء الانقسام المجتمعي واستعادة قيم التعايش السلمي.

في هذا الحوار، يتحدَّث الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار الدكتور عبد المحمود أبو لـ«صوت الأمة» عن تداعيات الحرب على النسيج الاجتماعي والخطاب الديني، محذِّرًا من تنامي التطرف الديني والعلماني معًا، ومن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تأجيج الانقسام ونشر الشائعات، كما يتطرَّق إلى حدود الدفاع عن النفس في الفقه الإسلامي ومستقبل الخطاب الوسطي، وإمكانات بناء مشروع وطني جامع بعد توقف الحرب.

حوار

رئيس التحرير

عبد المحمود أبو: الحرب كارثية وآثارها النفسية والاجتماعية ستستمر لسنوات

● كيف تنظرون إلى طبيعة الحرب الدائرة حاليًا في السودان؟

الحرب ليست بين جنرالات فقط، وربما كانوا هم من بدأوا الحرب، لكنَّها توسَّعت لاحقًا وتداخلت فيها أطراف كثيرة لديها مصالح في استمرارها، وأسوأ ما في هذه الحرب هو الشرخ الاجتماعي الذي يحدث الآن، إلى جانب انتشار خطاب الكراهية والاصطفاف القبلي والجهوي والإثني، ما أعاد المجتمع إلى ما قبل تكوين الدولة.

وباتت المظاهر الجاهلية -بكلِّ أسف- هي المسيطرة: اصطفاف قبلي وجهوي، وخطاب كراهية، وانتشار للشائعات واختلاق معلومات غير موجودة، ثم محاكمة الناس على أساسها، وهذه من أسوأ الحروب التي مرت على السودان.

ستنتهي الحرب يومًا ما، لكن آثارها الاجتماعية والنفسية ستحتاج إلى جهد كبير من الإعلاميين وعلماء الدين والتربويين وعلماء النفس وكل المختصين، لإعادة المجتمع السوداني سيرته الأولى في التسامح والتعايش السلمي.

● هل تراجع تأثير التدين في تشكيل المزاج الشعبي أم أنَّ هناك مدًّا وسط الصراع الدائر، وإلى أيِّ مدى أُستخدم الخطاب الديني في تأجيج الحرب؟

للأسف، كثير من دعاة الحرب يستغلون الخطاب الديني لإضفاء المشروعية على حربهم، ويحوِّلون تصنيف الحرب إلى أنها حرب دينية أو نصرة للدين، وهو بدوره أدى إلى ظهور خطاب مضاد، وهناك انقسام داخل جماعات دينية متطرفة، وجماعات تصطف مع هذا الاتجاه وأخرى مع الاتجاه المقابل.

ومنذ بداية الحرب، أعلنا أنَّ هذه الحرب غير مشروعة، وينبغي نزع أيِّ مشروعية دينية أو وطنية أو قانونية عنها، إلا في حدود الدفاع عن النفس ورد الانتهاكات التي تقع على الناس وهي مشروعة.

فالحرب كارثية، بينما الدين يدعو إلى السلام وآيات القرآن تدعو إلى السلم... وحتى تجربة الرسول صلى الله عليه وسلم، تؤكِّد أن الجهاد لم يعلن إلا بعد الأذى والعدوان، كما في قوله تعالى: «أُذن للذين يقاتَلون بأنهم ظُلموا...».

كما أنَّ مقاصد الجهاد تقوم على حماية دور العبادة لكل العابدين، لقوله تعالى: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدِّمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد...».

لذلك، فالحرب ليست هي الأصل، وإنما استثناء لرد العدوان وحماية دُور العبادة وكرامة الإنسان، وحتى في حروب الرسول صلى الله عليه وسلم مع المشركين والروم، فإنَّ عدد القتلى من جميع الأطراف لم يتجاوز نحو 1200 شخص، ما يدل على أنَّ الحرب ليست أساسًا في الإسلام.

● ما الخطاب الذي تبنته هيئة شؤون الأنصار منذ اندلاع الحرب؟

الخطاب الذي التزمنا به منذ بداية الحرب، يقوم على: محاربة خطاب الكراهية، والدعوة إلى التعايش السلمي، وحرمة الدماء وصون كرامة الإنسان، وحرمة التعامل مع الممتلكات المنهوبة، والعمل على تعزيز ثقافة المحبة والتعاون بين الناس... وهذا -في تقديرنا- هو الخطاب الديني الصحيح.

فالدين جاء لتحقيق السلام والتعايش السلمي وبسط العدل بين الناس، لذلك فإن أيَّ خطاب ديني يقود إلى التطرف لا يمكن أن يكون مقبولًا، لكن الآن الخطابات المتطرِّفة التي استغلت الدين لدعم أجندات أيديولوجية أثَّرت بصورة كبيرة في مصداقية الدعاة أنفسهم، حتى أصبح أيَّة داعية يُصنَّف اليوم بين معتدل ومتطرف، ولهذا كان للحرب تأثير كبير حتى على الخطاب الديني نفسه.

● هل استراتيجية شؤون الأنصار كانت مرنة في التعامل مع التغيُّرات التي حدثت بعد اندلاع الحرب... وكيف أثرت وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام أثناء الحرب؟

نحن نعيش اليوم في عصر تصنع فيه وسائل التواصل الاجتماعي الرأي العام من دون ضوابط، وقد ساوت بين العالم والجاهل، وبين المفكِّر والإنسان العادي، وهي تميل بطبيعتها إلى الإثارة، فينتشر الخبر كالنار في الهشيم، ثم يتبين في النهاية أنه بلا مصداقية.

نحن قد أدركنا ذلك واجتهدنا في أن يكون عملنا على الأرض، ولدينا دعاة ووعاظ منتشرون وسط المجتمع ومرتبطون بالناس، ووفقًا للتقارير التي تصلنا فإنهم لعبوا دورًا كبيرًا في تهدئة الناس.

لكن الخطاب السائد اليوم هو خطاب السلاح والإثارة والاصطفاف، غير أننا نرى أنَّ كثيرًا من الناس، مع دخول الحرب عامها الرابع، بدأوا يراجعون مواقفهم بعدما شاهدوا آثارها الكارثية، وبدأوا يحتكمون إلى صوت العقل ويستمعون إلى الخطاب الوسطي الذي نقدِّمه.

ولم نكتف بالعمل وسط الجماعات، بل استثمرنا -أيضًا- وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب ما هو متاح لنا، لنشر أفكارنا والتفاعل مع المجتمعات، ونعتقد أن عدد المستجيبين لهذا الخطاب يفوق عدد الرافضين له، مع إدراكنا أن الجهات المستفيدة من الحرب تنفق أموالًا وتوظِّف منصات كثيرةً لنشر خطاب الكراهية، لكننا نؤمن بأن دولة الظلم ساعة، ودولة الحق إلى قيام الساعة.

● هناك انقسام في البلاد... كيف تتعاملون مع دعاتكم في مناطق السيطرة المختلفة؟

يقوم خطابنا على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، والتعامل مع الواقع بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة... لذلك فالمقصد واحد، لكن أساليب التعامل تختلف بحسب الظروف، مع الحرص على ألا يدخل الدعاة في نزاعات مع هذا الطرف أو ذاك، أو يستخدموا خطابات تلفت النظر أو تؤدي إلى الاستفزاز.

صحيح، أنهم واجهوا مضايقات في مناطق سيطرة الأطراف المتحاربة، وتعرَّض بعضهم للاعتقال والسجن والضرب... وغيره، لكنهم بحكم وعيهم وصمودهم استطاعوا التكيف مع الأوضاع، ولم يغب عنهم الهدف الأساسي الذي خرجوا من أجله، وهو خدمة الدعوة... لم يغب عنهم.

وإلى حدٍّ كبير، نجحنا -عبر هذا الخطاب الوسطي- في التعامل مع الجميع من دون أن نصنَّف مع طرف ضد، وبعد كثير من المضايقات بدأ يتشكَّل تفهم بأن هؤلاء الدعاة يعملون من أجل الحكمة والسلام والتعايش السلمي، وليس لديهم مشروع سياسي أو أيديولوجي يسعون لتحقيقه، وبالرغم من استمرار بعض المضايقات، فإنَّ الدعاة استطاعوا أداء دور كبير.

● وسط حالة الانقسام ووجود قوانين مقيِّدة... أين يقف الحدُّ الفاصل بين الدفاع عن النفس وتبرير العنف في الفقه الإسلامي؟

في الدولة الحديثة، تقع مسؤولية حماية المواطن وتحقيق الأمن على عاتق الدولة، ونحن لا نشجِّع أن يحمل المواطن السلاح للدفاع عن نفسه، لأن ذلك يقود إلى الفوضى، ويؤدي إلى غياب القانون ودولة المؤسسات.

لكن، في ظل غياب الدولة والقانون وغياب العدالة داخل المؤسسات القائمة، قد يجد الإنسان نفسه مضطرًا للتصرُّف دفاعًا عن نفسه إذا رأى أن ذلك هو الخيار الأفضل، وفي بعض الحالات تكون القوة غير متكافئة، فقد يهاجمك أشخاص مدججون بالسلاح، بينما تكون أنت شخصًا مدنيًا، وهنا قد يضطر الإنسان إلى حماية نفسه أو ماله، لكن بالحكمة ومن دون الدخول في مواجهات تؤدي إلى القتل وإزهاق الأرواح وما يترتب عليها من خسائر كبيرة.

نحن نترك هذا التقدير للناس، وندعوهم دائماً إلى التعامل بالحكمة واستخدام العقل، وأن يكون تعاملهم مع المسلحين بصورة لا تؤدي إلى الاستفزاز، لكن مع ذلك إذا حدث اعتداء فمن الطبيعي أن يتضامن الناس مع بعضهم ويدافعوا عن أنفسهم، كما حدث في عدد من القرى التي تعاون أهلها وسلَّحوا أنفسهم لحماية قراهم ونجحوا في ذلك.

● كيف يمكن رفع منظومة القيم الإنسانية مع الصراع وارتفاع معدَّلات الفقر في البلاد؟

توجد أطراف مستفيدة من الحرب واستمرارها، والدولة رفعت يدها تمامًا بحكم أنَّ المرحلة هي مرحلة حرب، وأن اللغة السائدة أصبحت لغة البندقية، وهذا ترك أثرًا كبيرًا على المجتمع. ومعظم السودانيين باتوا يعيشون حالة من الكفاف، حتى في مناطق الإنتاج ينتجون لكنهم لا يستطيعون تسويق منتجاتهم.

لكن الحمد لله، ما زالت ثقافة التكافل حاضرة بين السودانيين، وحتى الذين هاجروا إلى دول الجوار، وجدوا دعماً من أبنائهم المغتربين، إذ أصبح كثير من المغتربين يقتطعون من احتياجاتهم الخاصة لمساعدة أسرهم وأهلهم، كما أن حجم التكافل الداخلي كبير أيضًا، فالناس الذين لديهم قدرة على المساعدة قدموا ما استطاعوا، وهي ثقافة متجذِّرة في المجتمع السوداني ولا تحتاج إلى توجيه.

وهناك حالة من الفقر الاقتصادي والفساد، إلى درجة أن حجم الفساد خلال سنوات الحرب الثلاث فاق ما شهدته البلاد خلال 30 عامًا، في ظل غياب الرقابة على المال العام وانعدام المحاسبة، وبات مدى قرب الإنسان من دعاة الحرب أو من الأطراف المتحاربة يتيح له كسب المال بطرق غير مشروعة.

لذلك أثرت الحرب بصورة مباشرة في الاقتصاد والأخلاق والقيم والدين، وعلى كلِّ الجوانب الجميلة التي كان يتميَّز بها الشعب السوداني.

ومن هنا، أصبحت الدعوة إلى وقف الحرب واجبًا شرعيًا، يستوجب من الجميع العمل من أجل تحقيق السلام واستئناف الحياة في السودان على أسس تقوم على التعايش السلمي بين الناس.

● إلى أيِّ مدىً أفرزت الحرب فرصة لعودة التيار الإسلامي والكيانات الإسلامية إلى المشهدين الشعبي والسياسي بعد ثورة ديسمبر؟ وما الدور الذي يضطلع به الأئمة والدعاة في معالجة الانقسام المجتمعي وإعادة الثقة الوطنية؟

بكل أسف، أرى أن حالة التطرُّف والغلو والتمادي في الخطاب المتطرِّف المرتبط بالحرب أكبر مما كانت عليه في السنوات الأخيرة... فمنذ بداية الحرب عاد الخطاب الذي قامت عليه مرحلة انقلاب 1989م، وأصبح الاصطفاف واستدعاء العاطفة حاضرين بصورة كبيرة خاصة مع التأثير القوي للإعلام في الناس.

والانتهاكات التي حدثت في المدن والولايات رفعت من حدة الاستجابة والانفعال، وبكل أسف، فإن كثيرًا ممن حكموا البلاد لم يستفيدوا من التجارب السابقة، ولم يجروا المراجعات المطلوبة بعد الثورة، بالرغم من أن المراجعة أمر ضروري.

وإنما ظلوا مصرين على أنهم على صواب وأنهم مستمرون في ذات المسار، وهو ما كنا نود أن يسيروا فيه، لأن أية تجربة بشرية لا بدَّ أن تتخللها أخطاء تحتاج إلى مراجعة.

ويبقى السؤال: هل الهدف هو الحكم أم تحقيق قيم الإسلام في التسامح والعدل والمساواة، وتقديم نموذج يقتدي به الآخرون؟ فإذا كانت الدولة أو المجتمع الإسلامي محلَّ إشادة، فما الذي قُدِّم للناس؟ للأسف، ما ظهر هو سفك للدماء وانتهاك للحرمات وفساد مالي، وكل أشكال الانتهاكات والموبقات التي تحققت في هذه الحرب المشؤومة.

● إلى أي مدىً أسهم الغلو والتطرُّف في بروز أصوات علمانية تطالب بعلمانية الدولة؟ وهل أدى ذلك إلى انقسام فكري وسياسي يصعِّب من الوصول إلى مشروع وطني جامع؟

المشروع الوطني الجامع يفترض أن يطرح بعد أن تضع الحرب أوزارها، لكن في ظل قعقعة السلاح من الطبيعي أن يظهر تطرف مقابل تطرف مضاد، وفي مثل هذه الأجواء، يكون صوت العقل غير مسموع بالرغم من موجوده.

ومن الطبيعي أنه إذا حدث تطرُّف في الخطاب الديني، يقابله تطرُّف علماني، فكلا الطرفين يتغذى من الآخر لتبرير مواقفه. غير أنَّ هذا الوضع -في تقديري- سيزول، لأنَّ المجتمع السوداني بطبيعته متسامح وبنيته الاجتماعية تميل إلى الاعتدال، كما أنَّ الإسلام في جوهره ليس دين تطرف أو غلو، كما أن أسباب صعود الفكر العلماني في أوروبا ليست متوافرة بالضرورة في السياق المحلي، لذلك فإن بعض الأطراف قد تستغل الخطاب الديني لتبرير بروز خطاب علماني، في سياق الأزمة الراهنة.

وفي المقابل، فإن كثيرًا من المتشددين في خطابهم -خلال الحرب- بدأوا يتراجعون، بعدما أدركوا أن هذه الحرب لا تحقق أية نتائج إيجابية، بل إن استمرارها يعني المزيد من الانتهاكات بصورة أكثر فظاعة.

لذلك، أنا متفائل لأن بنية المجتمع السوداني بطبيعتها تميل إلى الاعتدال، والخطاب الوسطي أصبح منتشرًا بصورة واسعة في الوقت الراهن، ولدينا تواصل مع المجموعات الوسطية، والطرق الصوفية، والجماعات الإسلامية، والمفكرين، والأدباء، وكلهم يتحدَّثون بلغة مختلفة، حتى أولئك الذين قد لا يصرِّحون بذلك علنًا -لأسباب تخصهم- ففي داخلهم يرون أن الخط الوسطي الذي نسير فيه هو الخيار الصحيح، وهو الذي ينبغي أن يسود، وسيسود في نهاية المطاف.

● كيف نوفِّق بين الخطاب الدعوي ومفهوم الدولة المدنية؟

دولة الإسلام هي دولة مدنية، ولا توجد فيها دولة كهنوتية، كما أن الإسلام نفسه أحكامه مقسَّمة إلى عقائد وعبادات ومعاملات، ونظام الدولة يندرج ضمن باب المعاملات.

والمعاملات لا تقوم على شكل محدد ملزم للناس، وإنما على مبادئ عامة تقوم على العدل والشورى والحرية والوفاء بالعهد، بينما يترك شكل النظام السياسي لاختيار الناس وفق مصالحهم، بحيث تختار كل دولة ما يناسبها.

لذلك، فإن الثقافة والأدب اللذين يعززان مفهوم المدنية والتعايش السلمي وبسط الحريات، كلها منظومة قيمية موجودة ومؤصَّلة، ويستوعبها عدد كبير من الدعاة، خاصة من فئة الشباب، ولم نكتفِ بالدراسة الأكاديمية، بل لدينا -أيضًا- مركز لتدريب الدعاة على هذه المفاهيم وتأهيلهم للتعامل معها، ولتدريبهم على هذه المفاهيم والتعامل معها، وهم الآن منتشرون في مواقع مختلفة. والمرء مطمئن إلى أن الخطاب الوسطي خطاب واعد وقابل للتوسُّع والاستمرار.

توجد أطراف مستفيدة من الحرب واستمرارها

للأسف كثير من دعاة الحرب يستغلون الخطاب الديني لإضفاء المشروعية على حربهم

من أقوالهم

التغيير الذي حدث في السودان كان غير دموي لذلك ترك كثيراً من عناصر قوة الردة و الإسلاموية يتحركون و لهم مصالح و هم ينشطون الآن و يستغلون إخفاقات الحكومة للعودة إلى السلطة و نحن نرى ضرورة تسليم رموز النظام البائد المطلوبين إلى المحكمة الجنائية ، لأن ذلك إحدى وسائل التطبيع مع الأسرة الدولية ، و هو أسهل و أفضل.

الإمام الصادق المهدي عليه الرضوان
سبتمبر 2020

هل تنجح إعادة تشكيل مركز القرار السياسي العسكري لدى طرفي الحرب في حل معضلة السودان أم ندخل مرحلة التطبيع مع الحرب؟ (٢ ـ ٢)

أبو هريرة زين العابدين عبد الحليم

زورق الحقيقة

دخلت «كريهة» السودان، خريفها الرابع وما زالت دماء السودانيين تسيل، ولا بصيص أمل لوقفها وجلب الاستقرار والسلام. ففي حالة فشل آخر مبادرة جادة (مبادرة الرباعية)، فربما ينسى العالم حرب السودان كما نسي العالم حرب الصومال. فما هي الخيارات؟

هل يمكن أن يشمل أحد هذه الخيارات تغييرًا في قيادة المؤسسة العسكرية السياسية لدى طرفي الصراع، أي إعادة تشكيل مركز القرار السياسي والعسكري، كجزء من مخرج واقعي من الأزمة؟

لنعتبر ذلك من اللا مُفكر فيه، سوف أحاول تفكيك ذلك، وقراءة السيناريوهات الممكنة.

ثالثًا: ما هي الخيارات المتاحة أمام السودانيين؟

1. استمرار الحرب إلى أجل غير معلوم:

وهو السيناريو الأسوأ، لكنه -للأسف- الأكثر احتمالًا إذا لم يحدث تغيير جذري في موازين القوى أو في بنية القيادة. أي نصر عسكري أو تغيير في بنية قيادة الطرفين عبر ترتيبات داخلية أو صراع قوى داخلي يؤدي للإطاحة بالقيادات الحالية لطرفي الصراع.

هذا السيناريو -أي استمرار الحرب- يعني:

- مزيداً من الانهيار الاقتصادي.
- انتشار المجاعة وزيادة رقعتها.
- تفكك المجتمع.
- نشوء سلطات أمر واقع متعددة.
- تراجع فرص إعادة بناء الدولة.

لكن هذا السيناريو ليس أمرًا محتوماً.

2. تسوية سياسية جذرية بضغط دولي وإقليمي.

هذا السيناريو يعتمد على:

- نجاح الرباعية أو صيغة مشابهة.
- توافق إقليمي دولي ومحلي على وقف الحرب.
- قبول الأطراف بتسوية جذرية مؤلمة.

لكن المشكلة أن الأطراف المتحاربة ما زالت تعتقد أن بإمكانها تحقيق نصر عسكري، وهذا الوهم يطيل أمد الحرب. فمثلًا تجربة حرب جنوب السودان، استمرت طويلًا لاعتقاد نظام البشير أن بإمكانه تحقيق نصر عسكري، فأعلن الجهاد وتحالف مع إيران وغيرها وفي خاتمة المطاف اقتنع بالتفاوض.

3. تغيير في بنية القيادة العسكرية:

وهنا يأتي السؤال الذي طرحته أولًا هل يمكن أن يشمل الحل ذهاب البرهان أو تغييرًا في كابينة القيادة العسكرية، وأيضا ذهاب حميدتي وأسرته وتغيير في قيادة الدعم؟

هذا الخيار ليس مستبعداً في تاريخ النزاعات. كثير من الحروب انتهت عندما حدث تغيير داخل أحد أطراف الصراع، مثل البرتغال 1974م، تشيلي 1988م، جنوب أفريقيا 1990م بعد فوز دي كليرك ضد الكهل العنصري بوتا وقبول الحزب بالإصلاح والتفاوض مع المؤتمر الوطني برئاسة مانديلا داخل غياهب سجنه في جزيرة روبن، بعد أن مكث لثلاثة عقود. أو على طريقة إبراهام لنكولن في أمريكا أو ديجول في فرنسا.

لكن في السودان، هذا السيناريو يواجه تعقيدات:

- الجيش مؤسسة كبيرة لكنها منهكة وقياداتها من جهات بعينها وعساكرها من جهات أخرى حيث تعاني من انفصام منظومي وفي تراتيبيتها وتسييسها من قبل تنظيم الجبهة الإسلاموية.
- القيادة الحالية ترى نفسها في معركة وجود ولها طموحها في الحكم -كما أسلفت-.
- أي تغيير داخلي يحتاج توافقًا داخل المؤسسة وقياداتها، وليس مجرد قرار فردي، فإذا نجح ضباط وطنيون واقتنعوا بفساد وعدم قدرة القيادة الحالية في الطرفين، فربما يحدث الأمر كحل أو بترتيبات وضغط شعبي محلي ودعم إقليمي دولي بإبعاد قيادات طرفي الحرب.
- التدخلات الخارجية قد تدعم أو تعرقل أي تغيير.

ومع ذلك، يبقى هذا السيناريو ممكنًا إذا:

- وصلت الحرب إلى مرحلة استنزاف كامل.
- ظهرت كتلة إصلاحية داخل الجيش أو الدعم السريع أو ترتيبات محددة كما أسلفت.
- حدوث ضغط شعبي ومدني منظم.
- توفر دعم إقليمي ودولي وإرادة سودانية لحل سياسي.

التغيير في القيادة لا يعني بالضرورة نهاية الحرب فورًا، لكنه قد يفتح الباب لتسوية جذرية جديدة.

4. بروز قيادة مدنية موحدة.

هذا السيناريو يعتمد على قدرة القوى المدنية على:

- تجاوز الانقسامات.
- تقديم مشروع وطني جامع.
- بناء تحالف واسع يشمل: المجتمع المدني، النقابات، الإدارات الأهلية، وتنظيمات المهجر والمرأة والشباب.

لكن هذا يتطلب وقتًا وتنظيمًا، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

5. تدخل إقليمي مباشر مدعوم دوليًا لفرض وقف إطلاق النار عبر مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي، هذا السيناريو قد يحدث إذا:

- توسعت الحرب إلى دول الجوار.
- أصبحت تهدد الأمن الإقليمي مثلما يحدث مع إثيوبيا الآن وتشاد.
- انهارت الدولة تمامًا.

لكن هذا الخيار يحمل أخطارًا كبيرة، وقد يؤدي إلى تدويل النزاع و«أقلمته» بدلًا من حله.

6. مبادرة وطنية من الداخل:

قد تظهر مبادرة من زعماء قبائل أو شخصيات وطنية مستقلة أو رجال دين وطرق صوفية وقوى شبابية.

فهذه المبادرات قد لا توقف الحرب وحدها، لكنها قد تشكل ضغطًا أخلاقيًا وسياسيًا.

رابعًا: ما الذي يحتاجه السودان فعلًا؟ هناك ثلاثة شروط أساسية لأيّ حلّ:

1. وقف شامل لإطلاق النار، فبدون وقف الحرب، لا يمكن الحديث عن مساعدات وإعادة إعمار أو عودة النازحين وانتقال سياسي مدني.
2. إعادة بناء الجيش على أسس مهنية، وهذا يشمل:
دمج القوات وإنهاء تعدد الجيوش.
إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.
3. مشروع وطني جامع:

السودان يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد ودستور اجتماعي متوافق عليه ثم نظام حكم يضمن العدالة والمساواة وتوزيع عادل للسلطة والثروة.

خامساً: هل هناك أمل؟

على الرغم من كلّ شيء، نعم. تاريخ الشعوب يقول إن الحروب مهما طالت تنتهي، وأن الشعوب التي تملك إرادة الحياة قادرة على النهوض. السودانيون أثبتوا في ثورة ديسمبر وأبريل وأكتوبر أنهم قادرون على التغيير السلمي، وعلى بناء مشروع وطني جامع. لكن هذا يتطلب وجود قيادة جديدة ورؤية واضحة، وتنظيم فعال، ودعم إقليمي، ودولي.

السودان اليوم يتكيء على حافة سيف تقسيم حاد، فإما أن يستمر في حرب بلا نهاية، أو أن يختار طريقًا صعبًا يحتاج لهندسة سياسية اجتماعية اقتصادية وقيادة تخرج من ركام هذه الأزمة لمستقبل ممكن ينحو نحو السلام.

الخيارات ليست سهلة، ولا توجد وصفة جاهزة، لكن ما هو مؤكد أن السودانيين وقواهم السياسية وبمساعدة إقليمية ودولية -حميدة- سيحدِّدون مستقبل بلادهم مهما طال ليل الشمولية المدلهم في اتجاهاتها المزدوجة دعمًا وجيشًا.

السؤال الحقيقي ليس ما هي الخيارات؟ بل هل نحن مستعدون لدفع ثمن السلام كما ندفع اليوم ثمن الحرب؟ أم سوف نتعايش مع الحرب كما فشلنا في التعايش مع السلام وخلق وطن مستقر، فهذا ما تجيب عليه قادمات الليالي السياسية والعسكرية.

معارضة جهود وقف الحرب في السودان
تعدُّد الدوافع ووحدة المأساة (٢ ـ ٢)

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

مدخل: تعقيدات أسئلة الحرب والسلام في السودان

في لحظات الحروب الكبرى، لا يكون المشهد من الوهلة الأولى بسيطًا، فهناك مَنْ يطالب بوقف النار لإنقاذ ما تبقى من وطن، وهناك مَنْ يرفض هذا النداء نفسه باسم العدالة أو السياسة أو المصلحة أو حتى الألم، وبين هذه وتلك، تتشكّل منطقة رمادية مربكة تجعل من سؤال السلام أكثر تعقيدًا من سؤال الحرب نفسها.

في الحالة السودانية، تتخذ هذه المفارقة شكلًا أكثر حدَّة، حين نجد أصواتًا خرجت من قلب المأساة، ووصلت إلى فضاءات آمنة في الخارج، لكنها تقف -بصورة أو بأخرى- في مواجهة الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء النزاع. وهنا لا يعود السؤال بسيطًا: هل نحن أمام اختلاف في الرأي حول طريق السلام؟ أم أمام تداخل معقّد بين الذاكرة، والمصلحة، والانتماء، والخوف من المستقبل؟ هذه الأسئلة تتجسَّد بوضوح في سياق مؤتمر برلين، الذي لم يكن مجرَّد اجتماع دولي تقليدي، بل لحظة كاشفة أعادت ترتيب المشهد: مَنْ يساند إنهاء الحرب فعلًا؟ ومَنْ يضع شروطًا تجعل إنهاءها مستحيلًا؟ ولماذا تتعدَّد الأصوات الرافضة للسلام على الرغم من وحدة الكارثة التي يعيشها السودانيون داخل البلاد وخارجها؟

(5)

مخرجات مؤتمر برلين: إعادة تدويل الأزمة وتحريك مسار السلام

شكّل مؤتمر برلين نقطة تحوّل مهمة في التعاطي الدولي مع الأزمة السودانية، إذ لم تقتصر مخرجاته على البعد الإنساني، بل امتدت إلى إعادة تنشيط المسار السياسي ووضع الحرب السودانية -مجددًا- ضمن أولويات الاهتمام الدولي. فقد نجح المؤتمر في حشد تعهدات مالية كبيرة لدعم الاستجابة الإنسانية وتخفيف معاناة النازحين واللاجئين، إلى جانب الدفع نحو توسيع المساعدات وفتح ممرات إنسانية أكثر أمنًا واستدامة. وعلى المستوى السياسي، عزز المؤتمر القناعة الدولية المتزايدة بأن الحل العسكري غير قابل للاستمرار، وأن أية تسوية حقيقية يجب أن تستند إلى عملية سياسية شاملة ذات قاعدة مدنية واسعة. كما أسهم في خلق مساحة للتوافق بين عدد من القوى المدنية السودانية حول مبادئ أساسية، أبرزها وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، والحفاظ على مؤسسات الدولة والبنية التحتية، وهو ما منح جهود السلام زخمًا سياسيًا وأخلاقيًا جديدًا. والأهم من ذلك أن المؤتمر أعاد توجيه النقاش الدولي من إدارة تداعيات الحرب إلى البحث الجاد عن سبل إنهائها، بما يعكس تحولًا تدريجيًا من مقاربة الاحتواء الإنساني إلى مقاربة الحل السياسي الشامل.

(6)

مخرجات برلين كشفت هشاشة معارضة السلام

تكمن أهمية مؤتمر برلين ليس فقط فيما حققه من نتائج، بل أيضًا في كونه وضع الأطراف المعارضة لوقف الحرب أمام اختبار سياسي وأخلاقي حقيقي.

فالفئة ذات الارتباطات السياسية، تجد نفسها أمام مسار دولي يتَّجه بصورة متزايدة نحو دعم القوى المدنية وتقليص فرص إعادة إنتاج الهيمنة القديمة.

أما الفئة المتأثرة بفظائع الحرب، فإنَّ وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين يظلان شرطين ضروريين لمنع اتساع دائرة المأساة، حتى وإن لم تتحقق العدالة الكاملة بصورة فورية.

وفي ما يتعلق بالحركات المسلحة أو المستفيدين من اقتصاد الحرب، فإن تصاعد الضغوط الدولية وتبلور مسارات سياسية بديلة يضيِّق تدريجيًا مساحة المناورة أمام استمرار الصراع كخيار قابل للاستدامة.

أما الفئات ذات الدوافع الهشة أو المدفوعة، فتتراجع مبرراتُها كلما اتَّضحت الحقائق الإنسانية على الأرض، واتَّسع الإجماع الدولي حول أولوية إنهاء الحرب.

وبذلك، فإن التقاء تنوع المشاركين مع طبيعة الأهداف وحجم المخرجات، يجعل من الصعب تبرير معارضة المؤتمر بوصفها موقفًا وطنيًا أو أخلاقيًا، لأن الوقائع نفسها تشير إلى أن جوهر المؤتمر كان السعي لوقف النزيف، لا إعادة إنتاج الصراع. كما أن هذا التلاقي بين المدخلات والمخرجات يفضح بوضوح خطل مواقف الفئات الأربع، إذ يظهر أن الاعتراض لم يكن على تفاصيل فنية أو سياسية، بل على أصل فكرة إنهاء الحرب ذاتها، وهو ما يضع تلك المواقف في مواجهة مباشرة مع الإرادة الإنسانية والدولية المتَّجهة نحو السلام.

(7)

خاتمة: لحظة وضوح تاريخي

في ظل هذا المشهد المعقد، تبدو الحقيقة أكثر وضوحًا من أي وقت مضى: لم تعد الحرب في السودان سوى آلية مفتوحة لإعادة إنتاج المعاناة والانهيار.

ومع تنامي الإرادة الدولية، وتصاعد حضور القوى المدنية، وتزايد الكُلفة الإنسانية، لم يعد النقاش الحقيقي يدور حول إمكانية وقف الحرب، بل حول أسباب استمرار بعض الأطراف في مقاومة السلام ذاته.

إنَّ تعدد الدوافع لم يعد يمنح الشرعية لاستمرار الصراع، بل بات يشكل عبئًا أخلاقيًا وسياسيًا على أصحابه، لأن وحدة المأساة تفرض موقفًا واضحًا لا يحتمل المواربة: الانحياز للحياة، لا لاستدامة الحرب.

فكل يوم يتأخر فيه السلام يعني مزيدًا من الضحايا، ومزيدًا من الانهيار، ومزيدًا من الفرص الضائعة لإنقاذ وطن يتآكل تحت وطأة السلاح. ولهذا، فإن اللحظة الراهنة ليست لحظة اصطفاف خلف الحسابات الضيقة أو رهانات القوة، بل لحظة اختبار تاريخي حاسم: إما أن نكون جزءاً من إنهاء الحرب، أو جزءاً من استمرارها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

القطاع الصحي في السودان .. تراجع العام لصالح الخاص

د. عثمان البشرى المهدي

النظام الصحي في السودان.. ذو خلفية مؤسسية راسخة، تقف على أرضية صلبة، وتستند على أسس علمية، وذات مصداقية في منطقة الشرق الأوسط، استناداً إلى البداية العلمية المبنية على الحوجة الإنسانية والمناطقية، وعلى طبيعة انتشار وتواجد الأمراض الوبائية والمستوطنة، منذ نشأة النظام الصحي الحديث في السودان.

هيكلة القطاع كانت تقوم على المستشفيات المرجعية الكبرى (مستشفى الخرطوم، أم درمان، بحري) والمستشفيات الإقليمية على رأس الهرم الصحي، تليها المراكز الصحية المختلفة، والتي تقدم خدماتها في مستويات أدنى من المستشفيات في الأحياء المختلفة، وتقابلها في الجانب الآخر الشفخانات ونقاط الغيار المختلفة. كان هذا النظام قادراً على تقديم الخدمات لكل مواطني السودان بكلفة قليلة لا تُذكر، بل كان النظام جاذباً للمرضى من خارج السودان لتلقي العلاج والرعاية داخل السودان، بل كان أنموذجاً يُحتذى به في عدد من دول الجوار، وخصوصاً في شرق وغرب القارة الأفريقية.

التطور في الاقتصاد العالمي، واتجاهه نحو السوق الحر، أوجد مكاناً للاستثمار في القطاع الصحي، ولكن على أسس لا تجعل ذلك الاستثمار غولاً على القطاع الصحي العام، وتجعل المنافسة بينهما ذات جدوى ونفع للمرضى، عبر تلقي أفضل الخدمات.

ما يؤسف له، أنه خلال ثلاثينية الإنقاذ شهد القطاع الصحي العام تدهوراً غير مسبوق تمثل في:

إلغاء المستشفيات المرجعية، بفرية توفير الخدمات الصحية في الأطراف، حيث أُنشئت مستشفيات عبارة عن لافتات تفتقد لأدنى مستويات الجودة الصحية.

رفع شعار توطين العلاج بالداخل، الأمر الذي جلب مفسدة أكثر من منفعة عامة.

كل تلك العوامل دفعت المواطن للجوء إلى التداوي والعلاج بالمستشفيات الخاصة، والتي تُكلف المواطن رهقاً بفواتيرها المليونية، ومن المؤسف أنه حتى من لقي نحبه لا يتم الإفراج عن جثمانه إلا بعد سداد تكلفة العلاج والإقامة بالمستشفى الخاص.

ومما يُعجب له، وفي ظاهرة أقرب إلى (حاميها حراميها)، استوزرت الإنقاذ وجعلت أحد أكبر المستثمرين في المجال الصحي وزيراً للصحة، في واحدة من أكبر فضائح تداخل الاختصاصات وتضارب المصالح.

جاءت الحرب بلعناتها المختلفة لتزيد الطين بلة، حيث شهد القطاع الصحي عدة أزمات إنسانية، وانهياراً شبه تام لكل المرافق الصحية التي أصبحت خارج الخدمة، إضافة إلى انتشار الأوبئة وتعذر تقديم المعالجات اللازمة، واستهداف الكوادر الصحية المختلفة، متناسين أن متلازمة الصحة والتنمية من أهم ركائز التنمية المستدامة.

لذا فإن الأمر يتطلب مجهوداً وإرادة قوية لاستعادة دور القطاع الصحي، خصوصاً العام، من حيث تطويره وجعله مواكباً للتحديثات الطبية، وتأهيل الكوادر المختلفة على نحو يستوعب ما جدّ على المجال.

إلغاء ظاهرة تضارب المصالح بين العام والخاص، كذلك استعادة دور المستشفيات المرجعية المختلفة في العاصمة والأقاليم، والتي تشكل حجر الزاوية في القطاع الصحي العام.

يتبع ذلك إنشاء شراكات ذكية مع عدد من المؤسسات التي تهتم بالرعاية المجتمعية، كشركات الاتصالات وقطاع النفط، والتي تدعم القطاع الصحي العام.

وقبل كل ذلك، استعادة ثقة المواطن، والتي اهتزت كثيراً في القطاع الصحي العام.

فالوطن يحتاج إلى كثير من الخطط وكثير من العمل حتى يعود وطناً للنجوم.

ما هو العيب؟!

د. منى الفاضل

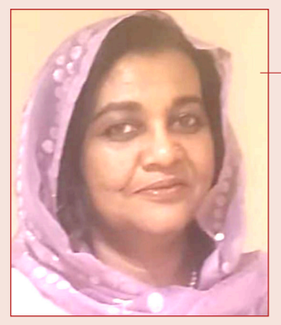

حتى لا ننسى...

العيبُ هو نقصٌ أو خلل، ولنقل هو وصمة تُصيب إما شخصًا في نفسه أو أسرته، أو أحبائه، وقد يُصيب العيب إصابة معنوية/ اجتماعية، ويجعل صاحبه يشعُر بإحساس أنَّه غير لائق وسط مُجتمعه وبالتالي يفصلونه أو يفصل نفسه اختياريًا، لأنه لا أحد يستطيع فصلك من المُجتمع فالجميع يُخطئ وغير معصومين منه! ولكن هُناك مَنْ يُخطئ في حقِّ نفسه، وهذا أمره يعنيه ويعُود له ويتحمّل نتيجة ما فعل، أو هُناك خطأ يُسيءُ للجميع بسببه هو؛ وهذا لن يستطيع الجميع غفرانه وكلٌ حسب تأذيه منه.

ولكن الذي يجب أن يسأله الشخص لنفسه قبل أن يتعالى على عُيوبه أو ينكرها أو يسقطها على غيره، بصدق: لماذا إن فعل شخصٌ عيبًا يخفيه؟! لسبب بسيط أنه يعلم تمامًا أنّ ما يفعله خطأ ويجب عليه أن لا يفعله، وكما ذكرنا الخطأ قد يكون (في حقِّ نفسه أو حقِّ الآخرين)، ومن عدم قُدرته على المواجهة -إن علم الآخرون- فيأخذ الطريق السري ليرتكب ما يفعله ويشعُر أنه في أمان، إلا من ضميره -إن كان يمتلكهُ-.

العيب أمر مُهين لمرتكبه، مثلًا: سرق مسؤول المال العام! هو يعلم أنه حقٌ عام وليس له الحقُ في أخذ درهم منه، ولكن لسوء نفسه الأمارة بذلك؛ تجعله لا يرى غير نفسه ويمد يده ويصير بعدها فاسدًا! ولكن إن تمَّ نعته بهذه الصفة يصُرخ بملء الصوت أنه لم يفعل! لذلك أغلبية جرائم الفساد تتم بطريقة فيها حبكة في التزوير، حتى يتم إخفاء كُلِّ الأدلة؛ ليترك مجال لصوت المفسد العالي (يلعلع) دون استحياء.

الكذب: من أنذل الصفات التي يرتكبها البشر في حقِّ أنفسهم وحق غيرهم، فنجد من يُكذِّب في حقك لا يستطيع مواجهتك، فهو يعلم أنَّ ما يقوله ليس حقيقة! لذلك -دائمًا- الكذب يرتبط بالضعف والجُبن أو النميمة، فكُلُّ كذاب جبان.

والكثير جدًا من الصفات المَعيبة يرتكبها البعضُ تجاه الآخرين، لذلك يكثر الضيم والظُلم مع الصادقين والذين لا يعلمون كيف يؤذون غيرهم، فمن يمتلك ضميرًا حيًا؛ يُعتبر بالنسبة له مثل الدرع المصُون لنفسه إن كذبوا عليه؛ ويحميه من الوقوع في العيب حتى وإن أراد الانتقام لنفسه.

وهُناك الكثير والكثير على سبيل المثال لا الحصر: «البُهتان، التنمُّر، البجاحة، الفتنة، أخذ حقِّ الغير في كلِّ شيء.... ألخ»... يضيق المكان لذكرها من قُبحها.

لذلك العُيوب لا تُرتكب علنًا، لأنَّها تُقلل من قيمة الشخص بين الآخرين وأمام نفسه! لذا هي قاصمة ظهر لفاعلها إن علم بها الناس فتُصبح بصمة.

فما بال مَنْ تعودوا في حياتهم يعتمدون على الخطأ والعيب سلوك حياة! هل يا ترى لم يأت يوم عليهم ليسامحوا أنفسهم من تقليل قيمتها؛ أو ليسعوا بصدق لأن يُسامحهم غيرهم؟!

ولكن، أتعلمون ما هو العيب الأكبر من مُرتكبيه، مَنْ يعلمُ كُلَّ ذلك ويشهده... لكنَّه بالرغم من كُلِّ ذلك يغض الطرف عنه؛ لأن ما علِمه وشهده لا يدينه، لذلك لا يسمع... لا يرى... ولا يتكلم... ولكن ستدوُر عليكم الدوائر.

ودُمتُم...

لماذا رفضت بورتسودان سلام «بانجول» الأممي الإفريقي واتجهت للفاتيكان..؟!

د. مرتضى الغالي

ما هو البيان ألأممي الإفريقي المشترك حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي رفضته سلطة بورتسودان الانقلابية بالأمس، وارتعدت منه فرائصها، مع انه بيان)هادئ مُسالم(لبعثتين مستقلتين من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي..؟!

صدر هذا البيان المشترك (بيان بانجول) عقب اجتماعات الدورة العادية الـ 87 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنعقدة بين 24 أبريل- 20 مايو 2026 في «بانجول» عاصمة غامبيا عن (بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في السودان واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان). ومهام البعثتين تتمثّل في (التحقيق في وقائع وأسباب الانتهاكات التي تم ارتكابها خلال النزاع المسلح الذي اندلع في أبريل 2023 بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية) حسب نص البيان..!

لماذا رفضت سلطة بورتسودان هذا البيان وجوهره حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين..؟ ما هي الحكاية ..!

هنا برزت النوايا..وأعلنت سلطة بورتسودان الانقلابية رفضها لبيان :»بانجول» رغم وجود وفدها داخل قاعة الاجتماعات (يسمع ويرى).ولكن لا ينشط إلا في (بريكات) الإفطار والغداء والقهوة..!

قال بيان بورتسودان إن هذا البيان الأممي الإفريقي يفتقر للسند القانوني..(إذاً الأمم المتحدة تخالف القانون الدولي..!!) وانه تقرير ناقص اعتمد على أوضاع مخيمات اللاجئين (وسلطة بورتسودان لا شأن لها بمخيمات اللاجئين)..!

وقال «الزين إبراهيم حسين» سفير انقلاب بورتسودان ومندوبه لدى الاتحاد الإفريقي إن البعثة الإفريقية لم تقابل «الآليات الوطنية» المختصة بالانتهاكات داخل السودان وأجهزة «إنفاذ القانون» (يقصد جهاز أمن إبراهيم مفضّل والشرطة الشعبية وهيئة العمليات وقضاء أبو سبيحة وما تبقّى من نيابة طيفور ومليشيا طمبور)..!

ماذا قال بيان «بانجول»؟:

النزاع المسلح في السودان أفضى إلى واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم.

قوات الدعم السريع والقوات المسلحة وحلفاؤهما يتحملون المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي.

أحدثت الحرب معاناة واسعة النطاق ونزوح جماعي وانعدام حاد للأمن الغذائي وانهيار الخدمات الأساسية ونشوء مخاطر جسيمة تهدد السلم والاستقرار الإقليميين، مع تصاعد أعمال العنف والقتل والتطهير العرقي والاختفاء والتهجير القسري والتعذيب والعنف الجنسي والتجويع والهجمات العشوائية ضد المدنيين والأعيان المدنية والنهب والابتزاز.

يواجه المدنيون في دارفور وكردفان أخطاراً متزايدة بسبب العنف والفظائع والحصار والنزوح والاستهداف الإثني والحرمان من المساعدات الإنسانية

تتواصل الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والمرافق الطبية والأسواق والمدارس ومخيمات النازحين وأماكن العبادة والبنية التحتية المدنية.

على جميع أطراف النزاع:

- الحماية الفورية للمدنيين
- الوقف الفوري لإطلاق النار وخفض التصعيد
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين بسرعة وأمان واستدامة.
- الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الوقف الفوري لجميع أشكال التطهير العرقي والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري
- الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً أو تقديمهم فوراً أمام سلطة قضائية مختصة.
- إخضاع الانتهاكات وجرائم الحرب المرتكبة من الدعم السريع والجيش وحلفائهما، وأي أطراف أخرى تحرّض على الانتهاكات و لتحقيقات سريعة ومستقلة.
- على جميع الجهات دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية في السودان والتعاون معها.
- دعم مسار شامل يقوده المدنيون نحو السلام والحكم الديمقراطي.

**

ما هي مشكلة بورتسودان مع هذا البيان المحايد المستقل الذي يسعى إلى تهدئة التصعيد وحماية المدنيين وإغاثة المتضررين ومنع الانتهاكات..؟!

الحقيقة.رفض سلطة بورتسودان لهذا البيان ينسجم مع توجهاتها سلطة ويعرقل مساعيها في مواصلة الحرب .لذلك فهو (بيان خبيث ومرفوض) لأنه:

يدعو بصراحة إلى حماية المدنيين
ويطالب بوقاحة إيصال المساعدات للمتضررين
وينادي ببجاحة بوقف التصعيد والكف عن مهاجمة الأعيان المدنية
ويتحدث بـ(تلاحة) عن السلام ومشاركة المدنيين

**

«هذه الدوشة» أفضل منها السلام الذي يبحث عنه كامل إدريس في الفاتيكان.التي ذهب إليها من اجل تغذية (ألبوم الصور الخاص به) كما قال لأصدقائه وخلصائه..فهو يعلم أن البابا ضد الحروب «الكمدة بالرمدة»..!

لقد قام البابا «ليو الرابع عشر» بتعميد كامل إدريس بطقوس (قدّاس اللوترجية) وهي خدمة كهنوتية في المُعتقد الكاثوليكي..وناوله القربان بالملعقة..ولكن كامل فتح فمه بأكثر مما ينبغي وكأنه أمام طبيب أسنان مبتدئ... الله لا كسّبكم..!

مبادرة السفير نور الدين ساتي:

أناقة النظرية ورمادية الواقع

مهدي داوود الخليفة

في لحظة سودانية يختلط فيها صوت المدافع بانهيار الدولة، ويصبح سؤال «كيف نحافظ على السودان موحّدًا؟»، أكثر إلحاحًا من أيِّ وقت مضى، جاءت مبادرة السفير نور الدين ساتي تحت عنوان: «من أجل نظام جديد للحوكمة في السودان»، محاولةً لتقديم إطار دستوريٍّ وسياسيٍّ جديد، يعالج جذور الأزمة التاريخية للدولة السودانية، ويمنع انزلاق البلاد نحو التقسيم الكامل.

يمكن تناول مبادرة السفير نور الدين ساتي بوصفها واحدة من أكثر المحاولات الفكرية جدية لإعادة طرح سؤال الدولة السودانية بعد الانهيار الكبير الذي أحدثته الحرب، لكنَّها -في الوقت نفسه- تكشف حدود التفكير النخبوي السوداني حين يصطدم بواقع سياسي وأمني واجتماعي تجاوز مرحلة «إصلاح الدولة» إلى مرحلة «صراع البقاء الوطني».

ولا أحد يستطيع أن يشكك في وطنية الرجل أو في نبل الدافع الذي يقف خلف المبادرة. السفير نور الدين ساتي ينتمي إلى جيل من الدبلوماسيين السودانيين الذين ظلوا يؤمنون بإمكانية إنقاذ السودان عبر العقلانية السياسية والحوار، كما أنّ استقالته من منصبه عقب انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021م، منحته قدرًا من المصداقية الأخلاقية باعتباره رفض الانحراف عن المسار الديمقراطي.

غير أن احترام النوايا لا يمنع من إخضاع المبادرات السياسية للنقد الصارم، خصوصًا حين تُطرح باعتبارها مشروعًا لإنقاذ دولة تتفكّك أمام أعين الجميع.

تكمن قوة المبادرة في بنيتها النظرية، فهي تعترف لأوّل مرة بصورة مباشرة بأن الدولة السودانية بعد الاستقلال فشلت في إدارة التنوع، وأن مركزية السلطة والثروة كانت أحد الأسباب الجوهرية للحروب والانقسامات. كما أنها تحاول تقديم صيغة فيدرالية واسعة الصلاحيات تعيد توزيع السلطة والموارد بين الأقاليم المختلفة، مع التأكيد على الدولة المدنية والمواطنة المتساوية ورفض التوظيف السياسي للدين.

كلّ ذلك يبدو متماسكًا على المستوى الفكري والدستوري... لكن السؤال الحقيقي ليس: هل الوثيقة جيدة نظريًا؟ بل: هل توجد في السودان اليوم دولة قادرة أصلًا على تنفيذ هذا التصوُّر؟

فالمبادرة تفترض وجود حدٍّ أدنى من الاستقرار السياسي والمؤسساتي يسمح بإدارة حوار دستوري واسع، بينما السودان يعيش عمليًا حالة انهيار سيادي شامل: جيشان متحاربان، سلطتان متنازعتان، اقتصاد منهار، ملايين النازحين، مدن مدمرة، وتصاعد غير مسبوق للخطاب الجهوي والإثني.

وفي مثل هذا الواقع، تبدو المبادرة أقرب إلى مشروع «إعادة هندسة دولة مستقرة» لا مشروع إنقاذ عاجل لدولة تتفكّك بالفعل.

المشكلة الأعمق في المبادرة ليست فقط صعوبة تطبيقها، بل الطريقة التي أُنتجت بها.

فالوثيقة تبدو -بالرغم من أهميتها- اجتهادًا نخبويًا فرديًا جرى تداوله داخل دوائر ضيقة، لا ثمرة لحوار واسع مع القوى السياسية والمجتمعية والنقابية ولجان المقاومة والإدارات الأهلية والقوى المتأثرة بالحرب نفسها.

وهذه ليست مشكلة تخص نور الدين ساتي وحده، بل هي جزء من أزمة تاريخية ظلت تطارد النخب السودانية منذ الاستقلال: إنتاج رؤى كبرى داخل غرف مغلقة، ثم تقديمها لاحقًا باعتبارها وصفات وطنية جاهزة، دون المرور بعملية نقاش اجتماعي حقيقي تؤسِّس للشرعية الشعبية.

لقد عرف السودان عشرات المشروعات الفكرية اللامعة: من مشروع «السودان الجديد»، إلى الفيدرالية، إلى الديمقراطية التوافقية، إلى مواثيق الانتقال المختلفة، لكن معظمها ظل معلقًا في فضاء النخبة، لأنه لم يتحول إلى عقد اجتماعي حقيقي تتبناه الجماهير والقوى الحيَّة في المجتمع.

ولهذا، فإن أيَّ مشروع لإنقاذ السودان -اليوم- لا يمكن أن يولد من فوق، ولا أن يُصاغ فقط داخل مكاتب الدبلوماسيين والخبراء، مهما كانت خبرتهم أو وطنيتهم، بل يجب أن يكون نتيجة حوار تاريخي واسع يعيد السياسة إلى المجتمع بعد عقود من المصادرة العسكرية والنخبوية.

في ظاهر الوثيقة تبدو المبادرة مشروعًا لتأسيس «سودان جديد»، لكن في جوهرها ربما تعيد إنتاج الدولة القديمة بلغة جديدة.

فالوثيقة لا تطرح مراجعة جذرية لطبيعة السلطة نفسها، ولا تقدِّم تصورًا واضحًا لكيفية تفكيك البنية العسكرية والاقتصادية التي سيطرت على الدولة لعقود، كما أنها تتحدَّث عن «جيش قومي مهني واحد» دون أن تشرح كيف يمكن الوصول إلى ذلك في ظل الحرب الحالية، وتشابك المصالح الإقليمية، واقتصاد الذهب والسلاح، ووجود قوى مسلحة باتت تمتلك هُويات سياسية واجتماعية مستقلة عن الدولة.

كذلك فإن الحديث عن «أحزاب قومية غير جهوية» يبدو أقرب إلى التمنيات السياسية منه إلى قراءة واقعية للمشهد السوداني الحالي، حيث تتآكل الأحزاب التقليدية نفسُها، بينما تصعد الهُويات الجهوية والإثنية تحت ضغط الحرب والخوف وانعدام الثقة.

إنَّ الأزمة السودانية لم تعد فقط أزمة دستور أو شكل حكم، بل أزمة انهيار كامل لفكرة الوطنية السودانية نفسها.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تشير إلى المحاسبة والعدالة، فإنها لا تمنح هذا الملف المكانة المركزية التي يستحقها.

فلا يمكن بناء نظام جديد للحوكمة بينما ملايين السودانيين يحملون ذاكرة ممتلئة بالمجازر والانتهاكات والتهجير... ولا يمكن الحديث عن «توافق وطني» دون معالجة عميقة لمسألة العدالة الانتقالية، والاعتراف بالضحايا، وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات التي مزقتها الحرب.

إنَّ أيَّ مشروع سياسي يتجاوز هذه الحقيقة سيبدو وكأنه محاولة لإدارة الأزمة لا حلها.

أكبر خطأ يمكن أن تقع فيه النخب السودانية -اليوم- هو الاعتقاد بأنَّ الأزمة يمكن حلها عبر إعادة ترتيب مؤسسات الدولة فقط.

فالسودان لا يواجه مجرد خلل إداري أو دستوري، بل يواجه انهيارًا تاريخيًا في معنى الدولة نفسها: «انهيار الثقة، وانهيار الهُوية المشتركة، وانهيار فكرة العدالة، وانهيار العلاقة بين المركز والهامش».

ولهذا، فإن المطلوب ليس مجرد «نظام جديد للحوكمة»، بل عقد وطني جديد يعيد تعريف السودان ذاته:

مَنْ نحن؟ وكيف نحكم أنفسنا؟ وكيف نعيد بناء وطن لم يعد كثيرٌ من أبنائه يشعرون بالانتماء إليه؟

تبقى مبادرة نور الدين ساتي محاولة جادة تستحق النقاش، لأنها تفتح باب التفكير في مستقبل السودان بدل الاستسلام الكامل لمنطق الحرب، لكنها -في الوقت نفسه- تعكس حدود المقاربة النخبوية التي تعتقد أن الأزمات التاريخية يمكن احتواؤها عبر وثائق دستورية أنيقة، بينما الواقع يتحرَّك بسرعة أكبر من قدرة النخب على الفهم والتأثير.

لقد تجاوز السودان مرحلة «إصلاح الدولة» إلى مرحلة «إنقاذ فكرة الوطن» نفسها.

وهذه المهمة لن تنجزها النخب وحدها، ولا الدبلوماسيون وحدهم، ولا العسكريون وحدهم، بل مشروع وطني شامل يولد من قلب المجتمع السوداني بكل آلامه وتناقضاته وتطلعاته.

الشباب والأحزاب والحرب:

أسئلة الجيل الذي وُضع في قلب العاصفة

محمد ممدوح شورة

في تقديري كلُّ حديث عن الشباب يصبح ناقصًا عندما يُختزل في صورة عاطفية أو في خطاب تعبوي سريع.

الشباب ليسوا كتلة واحدة، ولا مزاجًا سياسيًا موحَّدًا، ولا يمكن التعامل معهم باعتبارهم مجرَّد أداة للحشد أو الوقود المؤقت للمعارك السياسية والعسكرية.

فما جرى خلال السنوات الأخيرة، كشف عن أزمة أعمق من مجرَّد خلافات سياسية، أزمة تتعلَّق بعلاقة الجيل الجديد بعدة مفاهيم منها مفهوم الدولة، والمؤسسات، بل والعمل العام نفسه.

أحد أكبر الإشكالات التي واجهت الشباب كانت -دائمًا- علاقتهم بالأحزاب السياسية. ليس بسبب النفور الفطري من السياسة -كما يُقال أحيانًا-، وإنما بسبب حملات الاستهداف الممنهج والتشويه المقصود، مما أحاط بالأحزاب بعضًا من الغموض وجعل صورتها مهزوزة ومغبَّشة.

كثير من الشباب يعرفون الأحزاب من خلال: الخصومات، والانقسامات، والصراع على المواقع، بينما يظل التعريف الأساسي للحزب غائبًا عن الوعي العام.

الحزب السياسي -في معناه الطبيعي- مؤسسة تُنظِّم الأفكار والمصالح والرؤى داخل مشروع يسعى للتأثير على الدولة وإدارة الشأن العام عبر الوسائل السياسية والسلمية. هذه الوظيفة تراجعت صورتها لدى قطاعات واسعة من الشباب، لأنَّ التجربة الحزبية في كثير من الأحيان عجزت عن تقديم نفسها كمساحة للفعل الحقيقي، أو كمنصة قادرة على إنتاج أمل سياسي مقنع. بالضرورة بطبيعة الحالة السوداوية التي أصابت المناخ السياسي بفعل الحركة الإسلامية الإرهابية.

مع ذلك، تظل العلاقة بين الشباب والأحزاب علاقة ضرورة متبادلة، فالشباب يحتاجون إلى الأطر السياسية المنظَّمة حتى لا تتحوَّل طاقتهم إلى ردود فعل متفرِّقة، والأحزاب تحتاج إلى الشباب لأنَّها تفقد قدرتها على الحياة كلما انعزلت داخل دوائرها القديمة ولغتها الجامدة. فأي حزب لا يستطيع مخاطبة الجيل الجديد محكوم عليه بالتحوُّل إلى أرشيف سياسي يعيش على تاريخه أكثر مما يعيش على حضوره.

المشكلة لم تكن يومًا في المبادئ الكبرى، فالحرية ليست أزمة، والسلام ليس أزمة، والديمقراطية ليست أزمة، والمدنية ليست أزمة... الأزمة الحقيقية كانت دائمًا في الخطاب الذي يحمل هذه المبادئ إلى الناس. فجزء كبير من الخطاب السياسي ظلَّ يتحرَّك بلغة مغلقة، بعيدة عن الأسئلة اليومية التي تشغل الشباب: التأهيل الأكاديمي، التدريب العملي، فرص العمل والترقّي، تكوين أسرة، الحياة الكريمة والمستقرة، والمشاركة السياسية الواسعة والمجتمعية والمشاركة في صنع واتخاذ القرار... والإحساس بجدوى المشاركة العامة.

الجيل الحالي لا يرفض السياسة لأنه غير مهتم بالشأن العام، لكنه يرفض اللغة التي تتحدَّث إليه من أعلى، والوعود التي لا تلامس الواقع، والصيغ التي تبدو كأنها معزولة عن الحياة الفعلية للناس... لهذا أصبحت الحاجة ملحّة إلى تطوير الخطاب السياسي دون المساس بجوهر المبادئ نفسها.

المطلوب هنا خطاب يربط الحرية بحياة الناس، والعدالة بفرصهم، والسلام باستقرارهم النفسي والاجتماعي، والديمقراطية بحقهم في التأثير الحقيقي.

كذلك، لم تعد السياسة تُمارس بالطريقة التقليدية وحدها... حيث أن الفضاء الرقمي غيَّر شكل المشاركة العامة بالكامل: النقاشات، الحملات، تكوين الرأي العام، صناعة التأثير، وحتى الحشد السياسي، أصبحت تتحرَّك بسرعة المنصات الرقمية أكثر مما تتحرَّك داخل القاعات المغلقة. لهذا تبدو رقمنة الأحزاب السياسية ضرورة مرتبطة بالبقاء لا بالحداثة الشكلية.

المقصود هنا ليس الاكتفاء بالصفحات على وسائل التواصل أو نشر البيانات بصورة إلكترونية فقط، وإنما الاعتراف بأن المشاركة السياسية نفسها تغيّرت.

فالشباب يريدون مساحة لإنتاج الأفكار، والمساهمة في النقاش، والمشاركة في صناعة القرار، لا الاكتفاء بدور المتلقي الذي يُطلب منه التصفيق عند الحاجة.

الأحزاب التي لا تستوعب التحول الرقمي ستفقد تدريجيًا قدرتها على فهم المجتمع، لأن جزءًا كبيراً من المجتمع انتقل فعلًا إلى المجال الرقمي بوصفه مساحة للنقاش والتأثير والتنظيم.

أما الحرب، فقد وضعت الشباب أمام أكثر الانقسامات قسوة وتعقيدًا. ظهر جيل كامل موزَّع بين مواقع متناقضة: شباب دخلوا الحرب، وشباب رفضوها، وشباب انشغلوا بالعمل الإنساني وغرف الطوارئ، وآخرون دفعتهم ظروف الحياة إلى خيارات لم يكونوا يتصورونها من قبل.

النظر إلى هذه الفئات -بعقلية الإدانة السريعة- ينتج فهماً سطحياً للكارثة. الشاب الذي دخل الحرب لم يدخل دائماً بسبب قناعة عقائدية صلبة.

هناك مَنْ تأثَّر بالخطاب العسكري وما يحمله من معاني القوة والانتماء والبطولة... هناك مَنْ وجد نفسه تحت ضغط الحاجة المادية وانهيار فرص الحياة الطبيعية... وهناك مَنْ تأثَّر بالانتهاكات العامة... وهناك من شعر أن الحرب -بالرغم من قسوتها- فتحت أمامه بابًا لم يفتح له في مجتمع أُغلقت فيه أبواب كثيرة.

هذا لا يصنع بطولة تلقائية، ولا يصنع خيانة تلقائية أيضًا. الحرب بيئة تعيد تشكيل الإنسان نفسيًا واجتماعيًا، وتدفع كثيرين إلى قرارات تُولد تحت الضغط، فمساحة الرفاه الفكري هنا معدومة.

وفي الجهة الأخرى، الشباب الذين رفضوا الحرب لا يمكن اختزالهم في صورة مثالية مبسّطة كذلك.

بينهم مَنْ اختار العمل السياسي، ومَنْ انخرط في العمل الإنساني، ومَنْ حاول حماية مجتمعه بقدر ما يستطيع، ومَنْ اكتفى بمحاولة النجاة الشخصية وسط الانهيار العام.

كلُّ هذه المسارات نتاج واقع واحد مأزوم، لا معسكرات أخلاقية منفصلة عن بعضها. ولهذا يصبح من الخطأ التعامل مع الشباب باعتبارهم ملفًا يمكن تفسيره بشعار واحد أو موقف واحد.

السؤال الحقيقي -اليوم- لا يتعلَّق فقط بما فعله الشباب خلال الحرب، وإنما بالسبب الذي أوصلهم أصلًا إلى هذه اللحظة. فالدول التي تترك فراغًا سياسيًا طويلًا، وتضعف مؤسساتها المدنية، وتفشل في بناء العدالة والفرص، تفتح الطريق بصورة تلقائية أمام الخطابات الحادة والعنيفة لتملأ المساحة الفارغة.

أيُّ حديث جاد عن المستقبل يحتاج إلى إعادة بناء العلاقة بين الشباب والسياسة على أسس أكثر صدقًا ووضوحًا. ليس عبر استهلاكهم في المعارك، ولا عبر مخاطبتهم كشريحة دعائية، وإنما عبر الاعتراف بأنهم أصحاب مصلحة مباشرة في شكل الدولة وطبيعة المجتمع ومسار الحياة العامة.

البلاد التي تفشل في كسب شبابها سياسيًا، تدفع ثمن ذلك كُلفة اجتماعية وأمنية لاحقًا... وهذا رأيي البسيط.

منوعات

مايو الحزين.. عامٌ على رحيل الفنان الشاب محمد فيصل الجزار

صوت الأمة ـ عبد الله حسن

يصادف الرابع عشر من مايو 2026 الذكرى الأولى لرحيل الفنان والموسيقار السوداني الشاب محمد فيصل "الجزار"، الذي غادر الحياة العام الماضي بمدينة القضارف شرقي السودان، تاركاً خلفه حزناً عميقاً في الأوساط الفنية والثقافية بالسودان والعالم العربي والإفريقي.

وبعد مرور عام كامل على رحيله، ما تزال أعماله الموسيقية حاضرة بقوة، شاهدة على مشروع فني مختلف استطاع أن يمزج بين الأصالة السودانية وروح الحداثة، ليصبح واحداً من أبرز رموز التجديد الموسيقي في السودان.

شكّل محمد فيصل الجزار حالة موسيقية استثنائية داخل المشهد السوداني، إذ جمع بين الدراسة الأكاديمية والرؤية الإبداعية الحديثة، وتمكن من توظيف الآلات الغربية دون أن يفقد الموسيقى السودانية هويتها الخماسية المميزة.

وعمل الجزار على إعادة توزيع الأغنيات السودانية القديمة بأساليب حديثة تتناسب مع ذائقة الأجيال الجديدة، ما ساهم في انتشار الأغنية السودانية خارج حدودها التقليدية عربياً وإقليمياً. كما عُرف بأسلوبه المختلف في التوزيع الموسيقي، واعتماده على الهارموني المركب، إلى جانب توظيف الآلات النحاسية والإيقاعات المتنوعة بصورة جريئة ومبتكرة.

وترك خلفه رصيداً موسيقياً واسعاً لا يزال يتردد بين محبيه، ومن أبرز أغنياته: "يا غريب عن ديارك"، "أشوفك"، "أرحل"، و"طار الكلام".

كان الراحل قائداً أوركسترالياً وموزعاً موسيقياً يؤمن بأن الموسيقى قادرة على ترميم ما تهدمه الأزمات، وبث الأمل بين الناس مهما اشتدت الظروف.

ورغم الحرب والصعوبات التي عاشها السودان، ظل متمسكاً بالبقاء داخل البلاد، متنقلاً بين المدن ليواصل تقديم فنه ورسائله الإنسانية، حتى رحل في القضارف وهو في أوج عطائه الفني والإبداعي.

وفي الذكرى الأولى لغيابه، استحضرت القاهرة إرثه الفني عبر أمسية تكريمية أُقيمت بتنظيم المعهد الثقافي الفرنسي بالمنيرة، بمشاركة عدد من الفنانين السودانيين والمصريين الذين قدموا مختارات من أعماله، إلى جانب عروض وثائقية وشهادات إنسانية أكدت استمرار أثره الفني والثقافي في وجدان محبيه.

انضمام الفنانين للحركات المسلحة.. شهد أزهري نموذجاً

صوت الأمة ـ عبد الله حسن

أثار إعلان الفنانة شهد أزهري انضمامها إلى تجمع قوى تحرير السودان موجة واسعة من الجدل في الأوساط السودانية، وأعاد إلى الواجهة النقاش القديم حول علاقة الفن بالسياسة، لكن هذه المرة بصورة أكثر تعقيداً، بعدما تجاوز الأمر حدود الانتماء الحزبي أو التعبير السياسي إلى الاقتراب المباشر من الحركات المسلحة وخطاب الحرب.

ويأتي هذا التطور في سياق تاريخ طويل من تداخل الفن بالسياسة في السودان، حيث لم يكن انحياز الفنانين للقضايا العامة أمراً جديداً، إذ ارتبطت أسماء فنية كبيرة بمواقف فكرية وانحيازات واضحة للثورات والحراك الجماهيري وقضايا الحرية، غير أن حرب 15 أبريل دفعت بعض الفنانين إلى مساحات أكثر حساسية تتعلق بالدعم العسكري أو الانضمام العلني لتشكيلات مسلحة.

وفي ظل هذا المشهد، برزت حالات فنية مثيرة للجدل، من بينها مواقف اعتُبرت دعماً مباشراً لأطراف في الصراع، ما عمّق النقاش حول حدود الدور الفني بين التعبير الإنساني والانخراط في الاستقطاب العسكري.

وفي العام 2025، أثار الفنان جمال فرفور جدلاً واسعاً بعد ظهوره بزي "القوات المشتركة" وإعلانه دعم ما وصفه بـ"معركة الكرامة الوطنية"، في خطوة قوبلت بآراء متباينة بين مؤيدين ورافضين لتورط الفنانين في الصراع المسلح.

أما حالة شهد أزهري، فقد اعتبرها مراقبون تطوراً أكثر حساسية، كونها انتقلت من مساحة التعبير أو التأييد إلى إعلان الانضمام إلى تجمع قوى تحرير السودان بقيادة عضو مجلس السيادة الانتقالي عبد الله يحيى، مع إعلان دعمها لـ"القوات المشتركة"، ما فتح باباً واسعاً للجدل حول تأثير ذلك على صورة الفنان ودوره المجتمعي.

وتباينت ردود الفعل على منصات التواصل الاجتماعي بين من يرى الخطوة تعبيراً عن موقف سياسي مشروع، وبين من يحذر من خطورة انزلاق الفنانين إلى ساحات الحرب وما يرافقها من استقطاب حاد.

وفي المقابل، يرى آخرون أن الفن بطبيعته يجب أن يظل مساحة جامعة وبعيدة عن الاصطفاف العسكري، حفاظاً على دوره التاريخي في تعزيز السلام والتعايش بين السودانيين.

حركات بلا قيمة

وفي هذا السياق، قال الكاتب الصحفي والناقد الفني صلاح شعيب، في حديثه لـ(صوت الأمة)، إن انتماء المبدع إلى أحد الأحزاب السياسية لا يقلل من قيمته، مضيفاً أنه لا يرى أي مشكلة في أن ينتمي الإنسان لأي حزب، وضرب مثالاً بالشاعر أزهري محمد علي المنتمي للحزب الاتحادي الديمقراطي، كما أشار إلى أن هناك أحاديث حول انتماء مصطفى سيد أحمد للحزب الشيوعي، مع وجود اختلاف حول ذلك، مؤكداً أن هذا النوع من الانتماء لا ضير فيه، لكنه اعتبر أن انضمام بعض المبدعين للحركات المسلحة مجرد "شو وترند" لجذب الأنظار، قائلاً إن هذه الحركات "ليس لديها قيمة"، وإن من ينتمي إليها "ليس لديه قيمة"، واصفاً ذلك بأنه "سحابة صيف ستعدي".

من جانبه، قال الشاعر مدني النخلي إن المبدع ينتمي لفكرته، موضحاً أن الإبداع يقوم على مشروع إنساني وفكري يتبنى أحلام الناس في الحرية والعدل والسلام. وأضاف أن المبدع الخلاق لا يجب أن يكون تحت مظلة حزب أو كيان سياسي، بل هو صاحب وعي وتفرد ورؤية جمالية للحياة. وانتقد تعدد الأحزاب والحركات المسلحة، قائلاً إن كثرتها تعكس تشتت الأهواء، مؤكداً أن الصوت الإنساني الصادق القائم على العدالة والمحبة يكفي لتحقيق التعايش والسلام.

القاهرة: عاصمة السودان في المنفى وملاذ القلوب التي أرهقها النزوح

راديو فرنسا: القاهرة

بعد مرور ثلاث سنوات كاملة على اشتعال فتيل النزاع المسلح في السودان، وتحديداً منذ ذلك السبت القاتم في 15 أبريل 2023، لا تزال أصداء الرصاص الذي انطلق في الخرطوم بين الجيش السوداني تحت قيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بزعامة محمد حمدان دقلو "حميدتي"، تتردد في أرجاء المنطقة. وقد خلف هذا الصراع المرير دماراً واسعاً وأزمة نزوح تُعد الأكبر عالمياً، طالت أكثر من 13 مليون شخص. ومن بين هؤلاء، استقبلت مصر نحو 1,5 مليون لاجئ سوداني، لتصبح القاهرة الملاذ الأول والوجهة الرئيسية للباحثين عن الأمان، رغم ما يكتنف حياتهم الجديدة من مخاطر وصعوبات معيشية.

في دار "هن" للنشر.. استحضار السودان عبر الحكايا

في السابع من مارس (آذار) 2026، وتحديداً داخل دار "هن" للنشر بحي المعادي الهادئ في القاهرة، امتزجت أنغام الموسيقى التقليدية بعبق الحكايا السودانية القديمة. هناك وقفت غادة، السيدة الخمسينية، لتلعب دور الحكواتي أمام جمهور غارق في الإنصات.

روت غادة قصة رمزية عن تاجر ثري أراد تأمين مستقبله بإخفاء كنز في قاع بئر عبر سلسلة حديدية قوية، لكن السلسلة انقطعت وضاع الكنز، ليأتي مسافر عطشان بعد سنوات ويكتشف تلك الثروة عالقة في خيوط عنكبوت واهية. وعقبت غادة بلمحة من الأمل، قائلة: "الحياة حين تبتسم لك، تفعل ذلك عبر أبسط الأشياء كخيوط العنكبوت، بينما قد لا تحميك السلاسل الحديدية من القدر".

وتؤكد غادة أن هدفها الأساسي هو انتشال السودانيين من عقلية "اللاجئ" المكلوم، وإعادتهم إلى دفء الهوية الأصيلة. فهي ترى أن السودان أكبر بكثير من مجرد صور الدمار والحرب التي باتت تختزل البلاد في عيون العالم، وتسعى عبر قصصها لتعريف الآخرين بحقيقة الوجدان السوداني.

بودكاست "الحبوبة".. جسر الذاكرة المفقودة

ومن بين الحضور كانت أندي كمال، وهي شابة سودانية تبلغ من العمر 27 عاماً، قالت إن أكثر ما يفتقده السودانيون في المنفى هو تفاصيل الحياة الريفية والقصص القديمة التي كانت الجدات يروينها داخل البيوت.

وبسبب هذا الحنين، قررت أندي، بعد وصولها إلى مصر بفترة قصيرة، إطلاق بودكاست عبر وسائل التواصل الاجتماعي يركز على شخصية "الحبوبة"، وهي الجدة في الثقافة السودانية، والتي تمثل بالنسبة لكثير من الأسر الذاكرة الحية والمرجع الثقافي والإنساني داخل العائلة.

وأوضحت أندي أن الحرب والنزوح فرقا بين الأجيال، حيث بقي عدد كبير من كبار السن داخل السودان، بينما اضطر الشباب إلى المغادرة بحثاً عن الأمان ومستقبل أفضل، وهو ما خلق فراغاً نفسياً كبيراً لدى كثير من السودانيين في الخارج.

وأضافت أن تفاعل السودانيين مع المحتوى الذي تقدمه كان لافتاً، إذ بدأت بعدد محدود من المتابعين، قبل أن تحقق بعض مقاطع الفيديو الخاصة بها أكثر من مليون مشاهدة، بسبب ارتباط الناس العاطفي بذكريات الجدات والحياة القديمة.

وفي زاوية أخرى من القاهرة، يفتح فنان الريغي "زين" أبواب استوديو أنشأه حديثاً، ليقدم مزيجاً فريداً يدمج فيه الألحان السودانية التراثية بإيقاعات الريغي العالمية.

ويستحضر زين أغنية "اكتبي لي يا حبيبتي"، التي تروي قصة مغترب يشتاق لوطنه ولمن يحب. ويقول: "رغم أن من أحبها موجودة هنا معي في مصر، إلا أن الأغنية تلمس قلوب الملايين، لأن الحنين الحقيقي هو لأولئك الذين لم يتمكنوا من مغادرة البلاد ولا يزالون تحت وطأة الصراع".

هكذا تستمر حياة الشتات السوداني في القاهرة بعد ثلاث سنوات من الحرب؛ مزيج من الألم والأمل، ومحاولات دؤوبة للحفاظ على الهوية الوطنية بعيداً عن هدير المدافع.

الجالية السودانية في شمال تكساس تنظم الأسبوع الثقافي السوداني الأمريكي

دالاس - تكساس: تنظم الجالية السودانية في شمال تكساس (SAANTX) الأسبوع الثقافي السوداني الأمريكي، وذلك خلال الفترة من الجمعة 15 مايو إلى الأحد 17 مايو 2026.

ويأتي هذا الأسبوع الثقافي احتفاءً بالثقافة السودانية وتنوعها، وتعزيزاً للتواصل بين أبناء الجالية والمجتمع الأمريكي المحيط، ويضم برنامجاً حافلاً بالفعاليات الفنية والثقافية والفكرية، بمشاركة نخبة من المثقفين والمبدعين السودانيين.

ويتضمن برنامج الفعاليات افتتاح معرض الفنون التشكيلية والبصرية، والذي يُعد أكبر معرض تشكيلي سوداني في الولايات المتحدة، بمشاركة نخبة من الفنانين التشكيليين السودانيين، من بينهم: نضال عفيفي، محجوب علي الحسين، عبد الرحمن شنقل، الشافعي دفع الله، نعمان جعفر، تاج السر الملك، تيسير محمد أحمد شبرين، محاسن أحمد محمد، تمارا صلاح الإمام، أمل إدريس، سارة صلاح الإمام (حفيدة الفنان الراحل أحمد محمد شبرين)، أحمد حبشي، غادة كروم، شهد بشير الهادي، الهميم بدوي لطفي، أمل خالد، ويقين عز الدين كوستي.

ومن المنتظر أن يلقي كلمة الافتتاح كل من الباشمهندس عماد أحمد عمر، رئيس الجالية السودانية الأمريكية في شمال تكساس، إلى جانب عدد من المهتمين بالشأن الثقافي والناشطين في منظمات المجتمع المدني.

وتشمل الفعاليات محاضرة بعنوان «الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الغناء والموسيقى في السودان» يقدمها الأستاذ صلاح شعيب، كما يشهد البرنامج تقديم أوبريت فني يتضمن فقرات موسيقية ومسرحية متنوعة، وتتواصل الفعاليات بحوار مفتوح بين الدكتور مصطفى بوب والباشمهندس عماد أحمد عمر حول كتاب «العادات السبع للأشخاص الأكثر فعالية» لستيفن كوفي.

وتمتد الفعاليات لتشمل عرضاً مسرحياً بعنوان «البيت النوبي» عن مملكة كوش، يتضمن نبذة متكاملة عن الممالك النوبية وإنجازاتها الحضارية.

ويستضيف العرض سعادة ألبرت زابنتا، محافظ مدينة إرفينغ بولاية تكساس، والوفد المرافق له.

المنتخب السوداني الرديف يصل الدوحة لإقامة معسكر إعدادي بقطر

متابعات ـ صوت الأمة

من المنتظر أن تكون بعثة الفريق الرديف للمنتخب السوداني قد وصلت فجر اليوم الأحد إلى دولة قطر، للدخول في معسكر إعدادي بالدوحة ضمن برنامج التحضيرات الفنية للمرحلة المقبلة.

وسيخوض الفريق الرديف خلال المعسكر عدداً من المباريات الودية، بهدف رفع معدلات الجاهزية الفنية والبدنية للاعبين، والوقوف على مستويات العناصر المختارة قبل المشاركات القادمة.

ويأتي معسكر الدوحة ضمن خطة الإعداد التي وضعتها لجنة المنتخبات الوطنية بالتنسيق مع الجهاز الفني بقيادة المدير الفني الغاني كواسي أبياه. وسيكتمل عقد البعثة بانضمام الكابتن محمد الفاتح حجازي، الذي سيتولى المسؤولية الفنية للفريق الرديف، بهدف توفير أفضل الأجواء التحضيرية ومنح اللاعبين فرصة أكبر للاحتكاك واكتساب الخبرة عبر المباريات التجريبية.

ويركز الجهاز الفني خلال المعسكر على تعزيز الانسجام بين اللاعبين، إلى جانب متابعة العناصر الجديدة التي تم ضمها مؤخراً، بما في ذلك عدد من لاعبي الدوريات الخارجية، سعياً لتوسيع قاعدة الاختيار وبناء فريق رديف قادر على دعم المنتخب الأول في الاستحقاقات المقبلة.

وأكملت لجنة المنتخبات الوطنية، برئاسة النائب الأول لرئيس الاتحاد السوداني لكرة القدم د. أسامة عطا المنان، كافة الترتيبات الخاصة بسفر البعثة في الموعد المحدد.

تحديد موعد الديربي المؤجل بين المريخ والهلال في الدوري الرواندي

كيغالي ـ صوت الأمة

أعلنت لجنة المسابقات بالاتحاد الرواندي لكرة القدم (FERWAFA)، رسمياً، تحديد يوم الجمعة الموافق 22 مايو الجاري موعداً لإقامة مباراة الديربي المؤجلة بين عملاقي الكرة السودانية، المريخ والهلال، وذلك ضمن منافسات الأسبوع الحادي والثلاثين من الدوري الرواندي الممتاز.

ويكمل الفريقان ما تبقى من مباريات في الدوري الرواندي الممتاز بفريقيهما الرديفين، وذلك بسبب مغادرة لاعبي الفريق الأول لكلا الناديين إلى السودان لخوض منافسات دوري النخبة السوداني، الذي انطلقت جولاته رسمياً يوم الجمعة الماضي.

ووفقاً للجدول المحدث الذي اعتمده الاتحاد الرواندي، ستنطلق صافرة قمة كلاسيكو السودان في تمام الساعة الرابعة عصراً (16:00) بتوقيت كل من رواندا والسودان.

الهلال يحسم اللقب

ويدخل الهلال المواجهة وقد نجح بالفعل في حسم صدارة الدوري الرواندي الممتاز والتتويج بطلاً للمسابقة الشرفية كفريق ضيف، مستفيداً من مسيرته المتميزة واختتامها بانتصاره الأخير يوم 13 مايو الحالي على فريق غاسوغي يونايتد بنتيجة (2 ـ 1). ويُعد هذا اللقب الخارجي الثاني للهلال كفريق ضيف، بعد تحقيقه لقب الدوري الموريتاني في الموسم الماضي، إثر توقف النشاط الرياضي بالسودان بسبب الظروف الاستثنائية.

جدول مضغوط للمريخ

في المقابل، يخوض المريخ جدولاً مضغوطاً للغاية في الجولات الختامية من المسابقة، حيث يتأهب أولاً لخوض مباراة الأسبوع الثلاثين مساء اليوم الأحد ضد فريق أماغاجو في الرابعة عصراً، على أن يتفرغ بعدها مباشرة للتحضير الفني والبدني لمواجهة الديربي المرتقبة يوم الجمعة.

وتحمل المباراة طابعاً ثأرياً وندياً كبيراً، إذ يسعى المريخ لتكرار تفوقه على غريمه التقليدي بعد أن حسم مواجهة القسم الأول من الدوري الرواندي لصالحه بثنائية نظيفة في فبراير الماضي، بينما يتطلع الهلال لرد الاعتبار وتأكيد أحقيته بصدارة الترتيب.

الهلال يكتسح الفلاح.. وكوبر يهزم الميرغني ويقصيه من الدوري الممتاز

صوت الأمة ـ عبد الله حسن

شهدت الساحة الكروية السودانية مساءً مثيراً، بعدما افتتح الهلال العاصمي مشواره في دوري النخبة بانتصار عريض على الفلاح عطبرة برباعية نظيفة، تصدر بها الترتيب، فيما نجح كوبر البحراوي في حسم المباراة المعادة أمام الميرغني كسلا لصالحه بهدف دون مقابل، ليضمن البقاء في الدوري الممتاز ويقصي الفريق الكسلاوي رسمياً، بينما انتهت مواجهة هلال الفاشر وهلال بورتسودان بالتعادل السلبي ضمن منافسات الجولة الأولى من دوري النخبة السوداني.

واكتسح الهلال العاصمي نظيره الفلاح عطبرة بأربعة أهداف دون مقابل، في اللقاء الذي جمع الفريقين ضمن الجولة الأولى من دوري النخبة، ليحصد الأزرق أول ثلاث نقاط ويتربع على الصدارة بفارق الأهداف.

وفرض الهلال سيطرته على مجريات المباراة منذ بدايتها، ونجح قائده محمد عبد الرحمن "الغربال" في افتتاح التسجيل، قبل أن يعزز أحمد سالم النتيجة بالهدف الثاني. وواصل الفريق الأزرق أفضليته الهجومية ليضيف صنداي الهدف الثالث، فيما اختتم جوباك مهرجان الأهداف بالهدف الرابع، مؤكداً البداية القوية للهلال في المنافسة.

وفي مباراة معادة بقرار من لجنة الاستئنافات، تمكن كوبر البحراوي من تحقيق فوز ثمين على الميرغني كسلا بهدف دون رد، في اللقاء الذي أُقيم باستاد ود مدني، ليؤمن كوبر بقاءه رسمياً في الدوري الممتاز، بينما ودّع الميرغني المنافسة بعد خسارة أنهت آماله في الاستمرار.

أما مواجهة هلال الفاشر وهلال بورتسودان، فقد انتهت بالتعادل السلبي، في مباراة اتسمت بالحذر الدفاعي وقلة الفرص الخطرة، ليكتفي كل فريق بالحصول على نقطة واحدة مع انطلاقة دوري النخبة السوداني.

مانشستر سيتي يفوز على تشيلسي ويتوج بكأس الاتحاد الإنجليزي

متابعات ـ صوت الأمة

توج مانشستر سيتي بلقب كأس إنجلترا لكرة القدم للمرة الثامنة في تاريخه، بفوزه في النهائي على تشيلسي 1 ـ 0 السبت على ملعب "ويمبلي" في لندن.

ويدين سيتي بالفوز إلى الغاني أنطوان سيمينيو، الذي سجل الهدف الوحيد في الدقيقة 72 بكعب قدمه، مانحاً فريق المدرب الإسباني بيب غواردیولا اللقب الثاني هذا الموسم.

وسبق لسيتي أن توج هذا الموسم بلقب كأس الرابطة، بفوزه في النهائي على أرسنال، الفريق الذي يتصارع معه أيضاً على لقب الدوري الممتاز، حيث يحتل فريق غواردیولا المركز الثاني بفارق نقطتين عن "المدفعجية" قبل مرحلتين على ختام الموسم.

ورغم الإرهاق، تمكن سيتي من التغلب على تشيلسي، الذي أخفق في إنقاذ موسم مضطرب والحصول على بطاقة المشاركة القارية من خلال إحراز اللقب، كونه يحتل المركز التاسع في الدوري الممتاز.

ودخل سيتي لقاء السبت بعد فوزه في منتصف الأسبوع على كريستال بالاس 3 ـ 0 في مباراة مؤجلة في الدوري، الذي يعود إليه الثلاثاء للقاء صعب جداً ضد بورنموث السادس، أي في اليوم التالي للقاء أرسنال وبيرنلي الهابط إلى "تشامبيونشيب".

وخاض سيتي نهائي كأس إنجلترا للموسم الرابع توالياً، في إنجاز غير مسبوق، معوضاً خسارته النهائيين الأخيرين أمام جاره مانشستر يونايتد (1 ـ 2) وبالاس (0 ـ 1) توالياً.

وفاز غواردیولا بالكأس مرتين عامي 2019 و2023، وبإحرازه اللقب للمرة الثالثة رفع رصيده إلى 20 لقباً بالمجمل منذ وصوله إلى سيتي قبل عقد من الزمن.

الصفحة الأخيرة

صوت الأمة

• نكمل المشهد •

الأحد 17 مايو 2026م - 1 ذو القعدة 1447هـ

مسار

جهاد أبوك سيفاً سلاه يلمع ضاوي
حكمو في الرقاب ال للشرع بتلاوي
انت جهادك الحكمة بيها تداوي
اختلفت السيوف الا الضرب متساوي

الشاعر عكير الدامر

طاهر المعتصم

editor-in-chief@soutalumma.net

من على الشرفة

جابوه فزعة... بقى لينا وجعة

حينما تم تعيين كامل إدريس قبل عام، جرى تسويق الرجل باعتباره "تكنوقراط المرحلة الحرجة"، و"رجل العلاقات الدولية" القادر على فتح النوافذ المغلقة أمام السودان، واستعادة ما تبقى من ثقة المجتمع الإقليمي والدولي في دولة أنهكتها الحرب والانقسام والفشل السياسي. يومها، بدا وكأن السلطة أرادت أن تقدم للرأي العام "وجهاً مدنياً" يخفف من وطأة المشهد العسكري، ويمنح الداخل والخارج انطباعاً بأن هناك مشروع دولة يتشكل. لكن بعد مرور عام كامل، لا تزال الأسئلة القديمة قائمة، بينما تتكاثر الأزمات بوتيرة أكثر قسوة.

المحصلة السياسية حتى الآن تقول إن حكومة إدريس لم تنجح في تقديم خطة استراتيجية متماسكة للتعافي السياسي أو الاقتصادي، ولم تطرح رؤية واضحة لما بعد الحرب، ولا حتى برنامجاً إسعافياً يبعث الطمأنينة وسط ملايين السودانيين الذين يعيشون بين النزوح والجوع وانهيار الخدمات. بل إن كثيراً من المراقبين باتوا يرون أن رئاسة الوزراء نفسها تحولت إلى موقع بروتوكولي محدود التأثير، بينما تُدار الملفات الكبرى خارج مكتب رئيس الوزراء.

في ملف العلاقات الخارجية مثلاً، ظل القرار الحقيقي بيد الفريق أول عبد الفتاح البرهان ومستشاره للعلاقات الخارجية، فيما بدا كامل إدريس أقرب إلى "ضيف شرف" في أكثر الملفات حساسية. زيارته الأولى إلى مصر لم تحقق اختراقاً سياسياً أو اقتصادياً يُذكر، رغم العلاقات التاريخية وتشابك المصالح. أما زيارته إلى المملكة العربية السعودية فقد أثارت كثيراً من علامات الاستفهام، خصوصاً مع غياب أي لقاءات رسمية رفيعة المستوى، وهو ما قرأه مراقبون باعتباره مؤشراً على ضعف الحضور السياسي للحكومة السودانية في الإقليم. ثم جاءت زيارته الأخيرة إلى لندن لتؤكد ذات المأزق؛ حركة دبلوماسية بلا نتائج ملموسة، وخطابات لا تنتج اختراقاً حقيقياً في جدار العزلة.

الأكثر إيلاماً أن الحكومة فشلت حتى الآن في تحريك ملف تجميد عضوية السودان داخل الاتحاد الأفريقي، رغم أن استعادة المقعد الأفريقي كانت تُعد من أولويات أي سلطة تبحث عن شرعية سياسية أو اعتراف إقليمي. لكن يبدو أن الارتباك الداخلي، وتضارب مراكز القرار، أفقد الخرطوم القدرة على مخاطبة العالم بصوت واحد.

وفي الداخل، لا تبدو الأمور أفضل حالاً. الصراع المكتوم بين كامل إدريس والفريق إبراهيم جابر خرج إلى العلن بطريقة غير مباشرة، وكانت ضحيته وزيرة شؤون مجلس الوزراء لمياء عبد الغفار، التي دفعت ثمن الاشتباك بين مراكز النفوذ. كما أن العلاقة المتوترة مع جبريل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، تكشف حجم الصراع داخل السلطة نفسها، حيث تتنازع المكونات العسكرية والسياسية وشبه العسكرية النفوذ والموارد والمواقع.

ولعل تعيين عضو مكتب رئيس الوزراء، الجعيفري، سفيراً بالخارجية، أعاد إلى الأذهان ذات ممارسات التمكين والمحاصصات التي ظل السودانيون يثورون ضدها منذ سنوات، وكأن الدولة عاجزة عن إنتاج معايير جديدة تقوم على الكفاءة والاستقلالية.

اقتصادياً، تبدو الصورة أكثر قتامة. أزمة العملة الموحدة لا تزال تراوح مكانها، والتضخم يلتهم ما تبقى من قدرة المواطنين على الحياة، بينما يواصل الجنيه السوداني انحداره المخيف أمام العملات الأجنبية. أما الكهرباء، فقد تحولت إلى كابوس يومي يعمق معاناة الناس ويشل ما تبقى من دورة الإنتاج والخدمات، في وقت تتدهور فيه قطاعات الصحة والتعليم بصورة غير مسبوقة.

بعد عام كامل، يحق للسودانيين أن يسألوا: ماذا أضاف كامل إدريس إلى المشهد غير المزيد من الضباب؟ وهل كانت المشكلة في الرجل نفسه، أم في طبيعة السلطة التي جاءت به "فزعة" لتكتشف البلاد لاحقاً أنها صنعت "وجعة" جديدة تضاف إلى سجل الأوجاع السودانية المفتوح؟.

صورة وتعليق

أصبحت مخلفات التعدين الأهلي والعشوائي في ولايتي الشمالية ونهر النيل تشكل هاجساً كبيراً للمواطنين، بعد الآثار السالبة التي ظهرت على الإنسان والحيوان والنبات.

إيقاع الأمة

وزير الثروة الحيوانية يتفاعل مع (كلام رجال)

تفاعل وزير الثروة الحيوانية مع مقال للصحفية لبنى أحمد حسين في صحيفة "صوت الأمة"، حول تطوير "القديد" أو "الشرموط" السوداني كمنتج تصديري ذي قيمة مضافة.

وأمّن الوزير، في تعليق على المقال، على أهمية تبني أفكار عملية لقطاع الصادرات، قائلاً: "معاك حق، لا بد من التفكير الواقعي وغير المبالغ فيه"، مشيراً إلى وجود اشتراطات ومعايير يجب الالتزام بها لدخول اللحوم السودانية إلى الأسواق الخارجية.

قيادات نسوية وصحفية تدعو لتمكين النساء

نظمت مبادرة نساء السلام المستدام، أمس السبت 16 مايو 2026، بالعاصمة المصرية القاهرة، منتدى بعنوان: "تحديات الصحافة الحرة في زمن الحروب"، وذلك بحضور نخبة من الصحفيين والإعلاميين والمهتمين بقضايا حرية التعبير والسلام.

وجاء المنتدى احتفاءً بمنح نقابة الصحفيين السودانيين جائزة حرية الكلمة، وتقديراً لدورها المهني والوطني في الدفاع عن حرية الصحافة، رغم التحديات والانتهاكات التي تواجه العاملين في المجال الإعلامي خلال النزاعات المسلحة.

مناشدة لـ(والي الشمالية)

ناشدت جمعية خريجات مدرسة دنقلا الثانوية بنات (السرايا) والي الشمالية التدخل لحماية المدرسة العريقة، وبعثت له ولوزيري التربية والتعليم والسياحة بالولاية رسالة مفتوحة، رفضت خلالها الجمعية تحويل جزء من مدرسة (السرايا) إلى متحف، حفاظاً على رسالة المدرسة التعليمية وقيمتها التراثية الحية.

ونوّهت إلى أن مدرسة (السرايا) ليست مجرد مبنى أثري، بل هي واحدة من أعرق المؤسسات التعليمية للبنات في السودان، وبدأت رسالتها بعد استقلال البلاد بسنوات قليلة.

مهرجان الشعر في الصين

شارك نخبة من الشعراء السودانيين في مهرجان الشعر الدولي للشباب لعام 2026، في دورته الخاصة بالتعاون بين الصين والدول العربية، بمدينتي قوانغدونغ وبكين، بمشاركة شعراء شباب ومتخصصين في الدراسات الصينية من 13 دولة عربية.

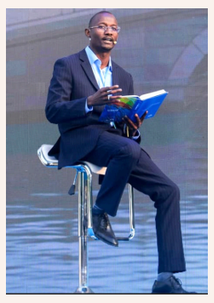

ووجدت قصيدة الشاعر السوداني والدبلوماسي الشاب بحر الدين عبد الله، التي حملت عنوان "بكين"، ترحيباً كبيراً في الأمسية الشعرية التي أُقيمت على سفح سور الصين العظيم.

أحزان الوسط الصحفي

توالت الأحزان على الوسط الصحفي والإعلامي برحيل الأستاذ والزميل والمصوّر البارع الدكتور عمر حامد بشارة، الذي وافته المنية بمدينة بورتسودان الثلاثاء. وكان الفقيد مثالاً للأخلاق الرفيعة والالتزام المهني، وتدرّج في مسيرته العملية والأكاديمية حتى نال درجة الدكتوراه، وعمل أستاذاً بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تاركاً بصمةً مميزة في مجالي الإعلام والتصوير.

كلام رجال

لبنى أحمد حسين

هل اعترف بنك السودان المركزي بسلطة تأسيس؟!

مرة أخرى تُغيِّر حكومة بورتسودان العملة. ومرة أخرى يتفق الجنرالان وحكومتاهما... بالطبع الاتفاق ليس حول حقن الدماء، ولا حماية المدنيين، ولا فتح الممرات الإنسانية... لكن حول الذهب أو النفط و»القروش».

فبينما أعلنت سلطة نيالا، أن العملات القديمة «مبرِّئة للذمة»، جاء بيان بنك السودان متفقًا معها حين أكد أن الولايات التي لم تشملها عملية الاستبدال ستظل العملات القديمة فيها «صالحة للتداول حتى إشعار آخر».

وهنا يبرز السؤال المنطقي: ما الهدف الحقيقي من تغيير العملة، أصلًا ؟

قيل لنا سابقًا إنَّ الغرض هو تجفيف أموال «الدعامة» وتحويل الكاش بأيديهم إلى أوراق بلا قيمة. لكن بيان البنك المركزي الأخير أطاح بهذا التبرير؛ لأنَّه أبقى العملات القديمة مبرِّئة للذمة في مناطق سيطرة الدعم السريع. أي أنك لم تُسقط قيمة الأموال بيد «الدعامة»، ولم تستعد السيادة النقدية، بل فعلت العكس تمامًا.

وأنا هنا لا أنتقد قرار اعتبار العملة القديمة «مبرئة للذمة» خارج مناطق سيطرة حكومة البرهان؛ لأنه لا يمكن معاقبة ملايين المدنيين في دارفور وبعض كردفان والنيل الأزرق فقط لأنَّ الحكومة لا تسيطر على مناطقهم، إنما أنتقد فكرة تغيير العملة ابتداءً، وأسأل: ما الهدف منها مع كُلفتها المادية العالية؟

فالقرار حمل -ولو بصورة غير مباشرة- اعترافًا عمليًا بمناطق نفوذ الدعم السريع، ورسَّخ اقتصاديًا واقع «الحكومتين» الذي ظل الخطاب الرسمي ينكره سياسيًا.

فحين تصبح صلاحية العملة مرتبطة بالجغرافيا العسكرية وبالجهة المسيطرة على الأرض، ويعترف البنك المركزي بهذا الواقع، فإنَّ الدولة نفسها تكون قد أقرت بوجود سلطتين اقتصاديتين وإداريتين داخل البلاد.

فالعملة ليست مجرد ورق؛ إنما سيادة!

على المحك

أشرف عبد العزيز

الدبلوماسية الصامتة!!

تتحرك الدبلوماسية السودانية في هذه المرحلة الدقيقة وفق حسابات استراتيجية معقدة، تتجاوز السائد والمُعلن في الساحة السياسية، وهو ما تجلى بوضوح في زيارة رئيس مجلس السيادة، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، الأخيرة إلى العاصمة البحرينية المنامة. هذه الخطوة، وإن بدت في ظاهرها بروتوكولية، إلا أن أبعادها الحقيقية، بحسب قراءات لمصادر مطلعة ومحللين سياسيين، تؤشر إلى ترتيبات أعمق تمهد لمباحثات مباشرة بين الخرطوم وأبوظبي، بعيداً عن المسارات التقليدية التي سادت في الفترات السابقة.

إن التفسير الأقرب لجوهر التحركات الجارية يستبعد تماماً فرضية أن تكون المنامة محطة تفاوضية جديدة بين الجيش وقوات الدعم السريع. فالواقع الميداني والسياسي يفرض معادلة مختلفة، حيث يرى مراقبون أن التركيز الحالي ينصب على معالجة الجذور الإقليمية للأزمة، وليس مجرد الجلوس مع الأطراف المحلية. هذا التوجه نحو الحوار المباشر مع دولة الإمارات يمثل تحولاً جوهرياً يعكس رغبة الخرطوم في حسم الملفات العالقة وتفكيك شبكات الدعم الخارجي عبر قنوات دبلوماسية رفيعة المستوى، وهو ما يفسر حدة الجدل والارتباك اللذين أصابا بعض التيارات السياسية والإعلامية الداخلية.

وفي هذا السياق، يمكن فهم الهجوم الحاد الذي شنه ناشطون محسوبون على التيار الإسلامي ضد البرهان عقب الزيارة؛ حيث عُدّت هذه المعارضة الشرسة، للمفارقة، دليلاً دامغاً على جدية التحركات الدبلوماسية الدائرة خلف الكواليس. فالأطراف الراديكالية المتخوفة من أي تقارب قد يفضي إلى تسوية شاملة تسعى لاستباق النتائج بفرض ضغوط إعلامية، في حين ترى القراءة التحليلية للمشهد أن ما يدور في المنامة يمثل اختراقاً حقيقياً يهدف إلى صياغة تفاهمات سودانية - إماراتية واضحة المعالم، تتجاوز الصيغ السابقة التي جمعت في وقت مضى نائب قائد الجيش بنائب قائد الدعم السريع برعاية أصدقاء السودان، والتي انتهت بالفشل لعدم ملامستها جوهر الخلاف الإقليمي.

ومن جانب آخر، يتكامل هذا الحراك الدبلوماسي مع قراءة واقعية للمتغيرات على الأرض داخل بنية قوات الدعم السريع نفسها. ويرى محللون يدينون بالولاء لحكومة بورتسودان أن قوات الدعم السريع تعيش حالة من الانقسام الداخلي، مما يجعل الرهان على تفاوض سياسي شامل معها في عاصمة أجنبية أمراً غير ذي جدوى في الوقت الراهن. وبدلاً من ذلك، تبرز فاعلية التفاوض الميداني والأهلي الجاري داخل السودان، والذي يثمر بشكل مستمر عن انشقاقات متتالية وانضمام أعداد متزايدة من المقاتلين إلى صفوف القوات المسلحة، وهو مسار مرشح للتوسع ليشمل مناطق واسعة في دارفور وكردفان. بناءً على ذلك، وبالنسبة لبورتسودان، يصبح التفاوض الحقيقي والمنتج هو ذلك الذي يُجرى مع الفاعلين الإقليميين الكبار لترتيب مرحلة ما بعد الحرب، بينما يُترك الحسم الميداني والحلول المحلية لمعالجة الوضع الداخلي المتآكل.